



جامعة مولود معمري - تيزي وزو



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الجزائرية المغربية في عهد

بوتفليقة ومحمد السادس

(1999-2015)

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

إعداد الطالبتين:

يزاق فضيلة

لونيس ليلي

لجنة المناقشة

- الأستاذة عطيش يمينة
 - الأستاذ عمرون محمد
 - الاستاذ ونوغني مصطفى
- رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرّفان

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث وأنار لنا الدرب وفتح لنا

أبواب العلم وأمدنا بالصبر والإرادة . كما أتقدم بالشكر الجزيل و اخلص العرفان والامتنان

إلى الأستاذ المحترم "عمرون محمد" على نصائحه وتوجيهاته العلمية طوال فترة البحث.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى جدتي، ثم إلى جدتي الغالية التي لن تتمكن العبارات عن وصف حبي وامتناني لها وجدي حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى أُمي الغالية أطل الله في عمرها "تغزويت فاطمة".

إلى إخواتي (غيلاس، سيفاكس) وإلى أخوالي حبا وتقديرا (حكيم، يوسف، نادية،

ججيقة، وهيبة) وابن خالي "محمد".

وإلى العائلة الكريمة وعائلة زميلتي التي شاركتني في هذا العمل.

وإلى أعز صديقتان بمثابة أختاي (صليحة، فتيحة) و إلى كل الزملاء والزمالات في

الدراسة

ليلي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع، إلى والدي العزيزين أطال الله عمرهما، إلى كل أخواتي وبالخصوص أخي "مجيد"، إلى كافة الأهل والأقارب، إلى زملائي وصديقاتي في الحياة اليومية خاصة "كهينة" و"صليحة" دون أن انسي "ربيعة وليندة" إلى كل عائلة زميلتي التي أنجزت معها هذا العمل "ليلية" وإلى كل أساتذة الدفعة.

كما أهدي هذا العمل إلى خالتي "نادية" التي ساندتني في إتمام هذا العمل شكرا لكم.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

فضيلة

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مخرجات السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية .

المبحث الثالث: مصادر السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أدوار السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية .

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: نظرية الدور في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: نظرية المباريات في السياسة الخارجية.

المطلب الرابع: نظرية البروقراطية في السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية لدولتي الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المبادئ العامة للسلوك الخارجي الجزائري.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الثالث: السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول: مبادئ و محددات السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام الإقتصادي، العسكري، السياسي الجزائري و المغربي.

الفصل الثالث: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

المبحث الأول: النزاع كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية.

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية المغربية.

المطلب الثاني: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية - تقنية السيناريوهات.

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية الإطار النظري.

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية المغربية.

خاتمة

قائمة المراجع

ملاحق

مقدمة

مقدمة

إن تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية تستند إلي خصوصيات ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، ومن ابرز تلك الخصوصيات ذلك الإرث التاريخي المشترك بين الجزائر والمغرب، والذي تقوي و تعزز بفضل التجارب المتراكمة عبر القرون بحكم الموقع الجغرافي، إلي الحد الذي وقع فيه انصهار في بعض الفترات التاريخية، وصارت مكونات المنطقة المغاربية بصفة عامة تشكل وحدة سياسية منسجمة لم تكن للحدود إي معني، وبعد أن أصبحت الجزائر تحت الخلافة العثمانية، ورفض المغرب أي شكل من أشكال تدخل الخلافة في شؤونه الداخلية بدأت بوادر الأزمة تظهر بين البلدين الجارين.

وبعد الاحتلال الفرنسي لكل من الجزائر والمغرب، لم يكن هناك ما يشير إلي توتر بين البلدين لأنهما كانا معا في قفص واحد، بل كان هناك بوادر المساندة من كلا الطرفين، فكانا يشتركان في مكافحة إستعمار مشترك فبادرت الجزائر بالتنديد لما تعرض له الملك محمد الخامس من إهانة من طرف الاحتلال في المغرب عندما نفته خارج بلاده، حيث طالبت بالرجوع إليها، من جانب آخر لاقت القضية الجزائرية الدعم المغربي، فبعد أن نالت المغرب الإستقلال سنة 1956 تفرغ الاحتلال لخنق الثورة الجزائرية، لكن إستقلال الجزائر بالنسبة للملك المغربي هي قضية محورية مشتركة تهمة بالقدر الذي تهم الجزائريين فحظيت الثورة بدعمه لامحدود.

وبعد إستقلال الجزائر كان من المفروض أن تتحقق آمال الشعوب المغاربية لتعيش تحت خيمة فسيحة الرجاء بدون حدود ولا حواجز تعيق التواصل بين أبناء الوطن المغاربي، إلا أنه تسبب الملك المغربي في القضاء علي طموحات شعوب المنطقة عندما دخل في حرب مباشرة مع الجزائر سنة 1963 سميت بحرب الرمال التي راح ضحيتها أشقاء من الجزائر و المغرب.

علي الرغم من ذلك ضمدت الجراح بين البلدين ورسمت بينهما حدود علي الموروث الاستعماري القديم، لتتوال فتراتها إلي حدث 1994 حيث اتهمت الجزائر بتفجيرات مراكش وغلق الحدود الجزائرية المغربية التي ساعدت علي إضافة المشاكل السياسية وخلق صراع جديد بالصحراء الغربية، وتحولت إلي واحدة من أبرز المشاكل التي تهدد المغرب العربي عامة والجزائر والمغرب خاصة، ومثل أي قضية متأزمة في منطقة إستراتيجية إستطاعت قضية الصحراء الغربية أن تلفت انتباه القوي الكبرى، وتشهد الكثير من محاولات التسوية السياسية.

فبالرغم من بعض التطورات التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس، إلا أن التوتر والنزاع لا يزال يطغي علي العلاقات، خاصة مع تزايد فتيل السباق نحو التسليح، إذ أضحى الكثير من المتابعين يتخوفون من مستقبل هذه العلاقات.

الإشكالية:

إذا كان حصول انفراج في العلاقات الجزائرية المغربية، أمر مستبعد في المستقبل بسبب المؤشرات الراهنة، فهل يصبح الاحتمال الوارد هو الصدام العسكري مثلما حدث في 1963؟

الأسئلة الفرعية:

* ما المقصود بالسياسة الخارجية؟

* ما هي أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، وفيما تتمثل محددات وتوجهات كل منهما؟

* ما هو العامل الأكثر تأثيرا في العلاقات الجزائرية المغربية؟

الفرضيات:

✓ كلما كانت السياسة الخارجية متكيفة مع بيئتها الخارجية، كلما كانت أكثر فعالية.

✓ إتساع الخلاف في طبيعة النظامين الجزائري والمغربي يعمق من درجة التوتر بين البلدين.

✓ كلما إتجهت قضية الصحراء الغربية الي التسوية، توجهت العلاقات الجزائرية المغربية نحو التحسن.

أسباب إختيار الموضوع:

لقد استند اختيارنا للموضوع على شقين الأول ذاتي والثاني موضوعي بالنسبة لشق الذاتي:

الموضوع مرتبط ببلدي الجزائر وبلد شقيق يتقاسمان الروابط الحضارية والتاريخية وهو المغرب.

فالعلاقات بين هذين البلدين الشقيقين هي علاقات متوترة بدلا من أن تكون علاقات تعاونية فنرغب بالإحاطة بجميع الأسباب التي أدت إلى تدهور هذه العلاقات إلى جانب إهتمامنا بميدان السياسة الخارجية.

أما الشق الموضوعي:

تقديم عمل أكاديمي يبرر العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب في فترة حكم كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس إكتساب الموضوع أهمية وخصوصية في العلاقات الدولية بإعتبار الدولتين قوتين رئيسيتين والإهتمام المتزايد من قبل القوى الكبرى.

غرض الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة فيما يلي:

إزالة بعض الغموض الذي يطغي على العلاقات الجزائرية المغربية، إثراء المكتبة الجامعية من خلال هذا البحث الذي يركز على العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس كون أنه موضوع جديد لم يتم تناوله من جانب طلبة الجامعة.

الإطار النظري للدراسة:

بسبب التعقد الحاصل في جل المواضيع الواقعة تحت إطار العلوم السياسية نجد من الصعب الإلتزام بنظرية واحدة من أجل التفسير و بالنظر الى اتسام العلاقات الجزائرية المغربية بواقعية التعامل من أجل البحث عن القوة المهيمنة والحفاظ على توازن القوى فقد انتهجنا النظرية الواقعية إطارا تحليليا للموضوع.

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

وهي من أهم النظريات التي تعطي تفسير للتفاعلات الدولية وقد سيطرت هذه النظرية وانتشرت خاصة في فترة ما بعد الحربين العالميتين كرد فعل على النظرية الميثالية ، وتنطلق الواقعية من تحليل التاريخ للوصول الى فهم سلوكيات الدول و تعتمد الدولة كمستوى للتحليل اذ تعتبرها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، و أن تضارب المصالح بين الدول هو

السبب المباشر لقيام الحروب كما تقوم الواقعية على مجموعة من المفاهيم المركزية كالبقاء، القوة، المصلحة الوطنية، ميزان القوى.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المغرب والجزائر وأهميتها في المنطقة المغاربية بإعتبارهما قطبين رئيسيين خاصة في دفع عجلة إتحاد المغرب العربي وما يمكن لتجاوز الخلاف أن يحمل تبعيات إيجابية على مستقبل العلاقات وما قد ينجز في إستمرار هذا التنافس.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: إن تحديد الإطار الزمني عملية مهمة و مساعدة علي التحكم في الموضوع و الوصول الي نتائج عملية أكثر دقة ،فإن الإطار الزمني لهذه الدراسة تتحدد في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2015 مع الرجوع إلى الستينيات من أجل إبراز التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية.

الإطار المكاني: أما الإطار المكاني للدراسة هو يركز علي الجزائر إلي غاية الضفة الأطلسية، مرورا بالمغرب و الصحراء الغربية، بحيث تعتبر أكثر المناطق أهمية، لإعتبارات إستراتيجية و جيوسراتيجية عديدة، و ما يزيدها أهمية كونها منطقة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية

الإطار المنهجي للدراسة:

من غير المنطقي التقيد بمنهج معين في العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، فالباحث يلجأ دائما إلى إستخدام أكثر من منهج في دراسته التي تمس فيها الملائمة للإجابة على الإشكالية وهي:

المنهج التاريخي:

إسعنا به في فهم وتطور العلاقات الجزائرية المغربية مرورا بالعلاقات التاريخية التي جمعت البلدين بعد التحرر إلى غاية الوقت الحالي وذلك بالوقوف على أبرز الأحداث والتطورات التي عرفت هذه العلاقات

المنهج الوصفي: لأن البحث العلمي يستوجب الوقوف على جميع المعطيات والمعلومات التي تهم البحث، كما يتم وصف الظاهرة المراد دراستها .

المنهج المقارن:

إستعنا به في فهم ما يحرك السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية وهناك نوعان من الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية أولها المقارنة بين دولتين أو أكثر من خلال فترة زمنية معينة أو إتجاه قضية معينة والثانية مقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة.

تقنية السيناريو:

تعد تقنية السيناريو من التقنيات الواسعة الإنتشار، والأكثر إستخداما في التخطيط الإستراتيجي والدراسات المستقبلية في العصر الحديث وغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحدد المسارات العامة لظواهر الإجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات. وإستعملنا تقنية السيناريو في الدراسة من أجل محاولة وصف الاوضاع المحتملة للعلاقات الجزائرية المغربية.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة حيثيات الموضوع سطرنا خطة تمحورت على ثلاث فصول:

الفصل الاول: كمدخل نظري يحتوي على اربعة مباحث كانت بدايتها التطرق الي مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها ،ثم عرجنا للمبحث الثاني الذي علاجنا فيه أهداف ووسائل السياسة الخارجية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أدوار وتوجهات السياسة الخارجية وفي الأخير عرضنا أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

الفصل الثاني: حاولنا من خلاله دراسة السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، فالمبحث الأول تعرضنا لسياسة الخارجية الجزائرية وأهم مبادئها وتوجهاتها وكذا محدداتها، والمبحث الثاني تطرقنا إلى السياسة الخارجية المغربية. مبادئها وتوجهاتها وكذا محدداتها السياسة، أما المبحث الثالث فخصصناه لمقارنة النظام السياسي، الاقتصادي وكذا العسكري الجزائري والمغربي.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث كان أولها عبارة عن المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية والمبحث الثاني حولنا من خلاله دراسة أهم الخلافات التي تحكم العلاقات الجزائرية، قضية الصحراء الغربية، مشكلة الحدود، السباق نحو التسليح والتنافس على الزعامة، وختمنا دراستنا بدراسة إستشرافية لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تقنية السيناريوهات المتمثلة في السيناريو الاتجاهي، السيناريو الإصلاحية والسيناريو التحولي (الكارثي).

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

منذ عصور وزمن سعت الدول إلى إيجاد وصياغة توجه خارجي من أجل التكيف والعمل به على المستوى الخارجي وفق لمساعي الشعوب وطموحاته.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورًا أساسيًا فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد.

فالسياسة الخارجية عبارة عن بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية والإستراتيجية وكذا الاقتصادية، ويمكن القول أن السياسة الخارجية تتغير وتتكيف باستمرار مع التغيرات الخارجية والداخلية وفي الوقت الحالي أصبحت الدول لا تتفاعل فقط مع وحدات دولية مثلها بل هناك ظهور لفواعل جديد كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى:

عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف المستويات شأنها شأن بقية فروع العلوم الاجتماعية، فقد شملت هذه التغيرات المستوى النظري للسياسة الخارجية ومستوى الموضوعات والأجندة التي أصبحت تطرح على السياسة الخارجية وتحليلها يتطلب الاهتمام بزوايا عديدة لهذا الطرح كالتوجهات والمحددات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الأدوار التي تقوم بها والتي تلعبها الدول في سلوكياتها الخارجية ونبدأ مع تحديد مفهوم السياسة الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

إن الدراسة لموضوع السياسة الخارجية تواجهه بعض الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بوضع تعريف دقيق وشامل، ولقد اختلفت التعريفات المعطاة للسياسة الخارجية باختلاف المفكرين والمدارس النظرية في هذا الشأن، والمشكلة تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب وأبعاد الظاهرة وهذا راجع لاعتبارات أهمها:

1- مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي وبالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية فمثلا السياسة الخارجية للدول العظمى تختلف عن الصغرى.

2- إن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل منها الدائمة أو المؤقتة المعنوية والمادية، منها الأساسية والثانوية ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من التعريفات التي تعتمد عليها العديد من الكتابات في السياسات الخارجية لكونها أكثر التعريفات علمية وشمولية¹.

¹ - بطرس بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962، ص 30.

التعريف الذي قدمه جيمس روزنو "James Roseneau":

«السياسة الخارجية مجهود مجتمع وطني لمراقبة البيئة الخارجية عبر الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتغيير الأوضاع غير الملائمة»¹.

ومن جهة يعرفها محمد السيد سليم بحيث يأخذ بعين الاعتبار الخصائص العلمية للسياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة وبالتالي فيعرف السياسة الخارجية على اعتبار أنها «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»².

ويذهب مكقوان **P.T. McGowan**: إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها «المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التفاعل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها».

كما «هي أفعال ومواقف علمية وضمنية تضاف وتصبح مجموعة من الأهداف الوطنية والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به»³. من هذا المنطق يمكننا أن نذهب إلى القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، التي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية⁴.

¹ – James Rosenau, « Définitif la politique étrangère comme étant l'effort d'une société nationale de contrôler son environnement externe par la présentation des situations favorables et la modification des situations défavorables, cité par ZORGBIBE, In les relations internationales, PUF, Paris, 2^{ème} éd, 1978, P 05.

² – محمد سيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 12.

³ – محمد عمرو، محاضرة في مقياس السياسة الخارجية، السنة الثالثة 2014/2015، 08:30 / 10:00.

⁴ – د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران، ط1، 2011، ص 27.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها:

تدخل السياسة الخارجية مع مجموعة من المفاهيم المتشابهة من حيث الدلالة وفي مستويات مختلفة مما يؤكد لنا الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة ومن بين هذه المفاهيم نجد:

1- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

إن دراسة العلاقات الدولية ترتبط بتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، ونقصد بذلك العلاقات بين الدول مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص المكونة لهذه الشعوب فيذهب الدكتور محمد طه بدوي إلى تعريف العلاقات الدولية بأنها علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات ذلك بأن الوحدات البشرية هي أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث "الدول القومية"¹.

فالعلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول والتالي فهي أوسع وأشمل والسياسة الخارجية تحضر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة لتحقيق أهداف عامة وشاملة.

2- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

هناك اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ أن السياسة الخارجية لدولة هي تدبير نشاط الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي يشير بمقتضاه الدولة في علاقتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى. بينما نرى أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم في تنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم، إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من أنواع الصراع السياسي أو آثاره.

¹ - أحمد نوري، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 38.

3- السياسة الخارجية والإستراتيجية:

يمكن القول أن الإستراتيجية شأنها شأن الدبلوماسية، فهما دالة لوحدة السياسة الخارجية وأنها وجهان متكاملان، فالأولى هي فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب والثانية هي الأداة الأولى للسياسة الخارجية للدول خاصة في أوقات السلم، فهذا يعني أن كلاهما يخضعان للسياسة الخارجية، هذا ما يوضحه تعريف الدكتور محمد طه بدوي «أن الإستراتيجية والدبلوماسية ليست إلا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة.

4- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إن وضع السياسة الخارجية يخضع أساساً للسياسة الداخلية، ويمكن القول أن في هذا المجال السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية فعلى هذا الأساس السياسة الخارجية تتأثر المحيط الداخلي، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو في القيادة. إن السياسة الخارجية والسياسة الداخلية وجهات متكاملان فكل منهما بعداً من أبعاد الحركة السياسية لابد من أن يمتزج كلاهما بالآخر ما يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة.

ولكن على الرغم من نقاط الالتقاء التي تجمع السياسة الخارجية والداخلية إلا أنه يمكن أن نستأصل نقاط اختلاف بينهما ومعياراً للتمييز فنلاحظ أن كل من السياسة الخارجية والداخلية تصاغ وتصيغ داخل حدود الدولة ومنفذاً طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن بالمقابل توجه الأولى إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين تواجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة¹.

¹ - المرجع نفسه، ص 47.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية:

المحدد أو المحددات: هي مختلف العناصر والمتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية التي يرتبطها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لإختيار البدائل ونقصها يقيد من حرية وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل أو المحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية وهي كآآتي:

- **المحدد الجغرافي:** لعبت قديما دورًا كبيرًا ومازالت كذلك ويدخل في إطار هذا العامل الجغرافية السياسة والتي تعني توظيف الأرض لخدمة السياسة، فهو أحد مقومات الدولة وذلك لإمتلاكها موقع إستراتيجي هام ووجود المضاييق والبحار وذلك من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري وأول عامل جغرافي يؤثر في السياسة الخارجية للدولة هو السياحة وتاليها الثورة الطبيعية، المناخ، التضاريس والموقع الجيوسياسي هو من أهم المحددات للنطاق الجغرافي والذي يؤثر بدوره في السياسة الخارجية للدولة.

- **المحدد الفردي:** تفاوتت آراء المحللين حول دور المتغيرات الشخصية كالاستعدادات النفسية والإنساق العقدية الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية فشابير وبونهام يريان أن «معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار، وربما تفسير هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر بمفرده»¹، أما "كلمان" فإنه يقول «من وجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبيًا وفي التأثير على نتائج قرار السياسة الخارجية»².

والواقع أن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية لأن الدولة ليست إلا كيانا قانونيا مجرد أن تقوم من خلاله جماعة معينة

¹ - العطري الميلود، الإطار المفهومي والنظري للسياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة باتنة: 2007/2006، ص 16.

² - لويد جينس، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عماد الشؤون المكتبات، ط1، 1989، ص 15-53.

باتخاذ القرارات باسمه، ولكن هناك من يقلل دور المتغيرات الشخصية، ويؤكد هؤلاء على القيود المفروضة على صانع القرار ومنها التي تتبع من الدور الذي يؤديه صانع القرار والإيديولوجية والتقاليد والبيروقراطية والبرلمان بالإضافة إلى العديد من القيود التي تأثر من البيئة الدولية.

- **المحددات المجتمعية:** مع أننا نستطيع تقديم جزء للسلوك الدولي بالتركيز على الأفراد صانعي القرار وعلى دوافعهم وتصوراتهم فإنه يمكننا أيضا تعزيز فهمنا لهذا السؤال بالنظر إلى الخصائص المجتمعة المختلفة، فصانعو القرار هم للمجتمعات التي يعيشون فيها ويشتركون بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في المجتمع، ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونجادل بأنه إذا كان صانعو القرار نتاجا لمجتمعاتهم، فوجود أي فرد منهم في موقع السلطة يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتجددة لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة والغير المقبولة ومع وجود الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقى كما هو نتيجة للفرص والقيود العديدة التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة¹.

- **المحددات الإيديولوجية:** لا تتبثق السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار فالسياسة الخارجية هي نتاج الخبرات الدولية السابقة وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن، ويمكن النظر إلى تلك المعتقدات، فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها، وقد أوضع "ماكليفير" أن «كل مجتمع يتوجد من خلال نسق أسطوري وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع»²، فالإيديولوجية هي مجموعة من الأنساق الفكرية والعقائدية المؤثرة في السياسة الخارجية.

¹ لويد جينس، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 53.

² نفس المرجع، ص 83-185.

- **المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية):** القوة الاقتصادية الهائلة والكثيفة تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، فالمحدد الاقتصادي عامل مهم جداً وقد اتخذ هذه الأهمية خاصة بعد الحرب الباردة وتراجع العاملين الإيديولوجي والعسكري، فعوامل الثروات الطبيعية من بترول وغاز وغيرها تجعل الدولة محل أطماع، ثم الإنتاج الصناعي والزراعي وقوة الميزان التجاري وحجم المبادلات ومدى تبعية الدولة وقوة استقرار العملة وحجم المديونية كلها عوامل مهمة في تحديد طبيعة السياسة الخارجية ومدى فعاليتها.

- **المحدد الخارجي:** ركزنا سابقاً في جل دراستنا على المحددات الداخلية التي تؤثر على السياسة الخارجية فسنحاول استكشاف أثر المحدد الخارجي، فالسياسة الخارجية أو السلوك الخارجي للدولة يتأثر في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة حوافز وسلوكات من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وقد تكون ذات طبيعة صراعية أو تعاونية ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة (أ) تجاه الدولة (ب) نتيجة لسلوك الذي تستقبله الدولة (أ) من الدولة (ب) في المرحلة السابقة¹.

المبحث الثاني: مخرجات السياسة الخارجية:

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية:

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، أن الهدف الذي يسعى صانع القرار إلى تحقيقه هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع الظروف والأوضاع التي يروم إنجازها في المستقبل بواسطة على معطيات المحيط الخارجي.

من الصعوبة بمكان تحديد أية دولة من الدول في السياسة الخارجية إذ أن من يعد هدفاً لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية نفسها في حقبة زمنية أخرى

¹ - لويد جينس، مرجع سابق الذكر، ص 83 - 185.

كذلك تختلف درجات تحديد الأهداف من وحدة دولية إلى أخرى، ويتم تصنيف هذه الأهداف حسب معايير:

(1) أهداف بعيدة المدى: التي تعكس فلسفيا أو عاميا عند وحدة دولية معينة بمحيطها ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لإستعمارها من أجل خدمة هذه الأهداف تعكس هذه الأهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو للنظام الإقليمي المباشر أوروبا الموحدة.

(2) فئة الأهداف المحورية: لتي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي ومن ثم استثمار الإمكانيات والوسائل من أجل الحفاظ عليها ولكن من ناحية أخرى قد لا يتطلب المحافظة عليها إجراء تغييرات في البيئة الخارجية للدولة.

(3) فئة الأهداف المتوسطة: وهذه الفئة تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة والأخير يتوجب عليها الإلتزام بها، المثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.

فالسياسة الخارجية لأية دولة تسعى لتحقيق أهداف معينة منها:

* تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة.

* تأمين المصالح الاقتصادية.

* تحقيق النفوذ السياسي.

* البعد الإيديولوجي.

وغيرها وعلى هذا تلعب الأهداف دورًا مهما في تحديد السياسة الخارجية للدولة، فأمين المصالح الاقتصادية تحدده عوامل كثيرة مثل الموارد الاقتصادية وخارجية مثل الدول المنافسة، وفي مسألة النفوذ السياسي تدخل مسائل الترويج لنظام سياسي معين كلك السعي

للحصول على وزن دولي إقليمي ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ما كان تقوم به الدول الكبرى من صعوبات بغرض الاستقطاب في فترة الحرب الباردة¹.

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية:

من أجل ترجمة تلك الأهداف إلى دوافع تلجأ الدولة في سلوكاتها الخارجية تجاه محيطها الخارجي و(الدولي) إلى استعمال وسائل وآليات تتماشى مع طبيعة الهدف المراد بلوغه، كما أن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة.

ثمة أنواع متعددة لهذه الوسائل يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية العسكرية الإقتصادية فضلاً عن الوسائل الإعلامية والدعائية.

الوسائل الدبلوماسية:

تعد هذه الوسائل من أقدم الوسائل المستعملة في تنفيذ السياسة الخارجية وقت السلم وقد كانت تستخدم وسيلة الدبلوماسية في فترة ما قبل الحربين العالميين (1) و(2) في إطار ما كان يعرف بالدبلوماسية السرية، أما في فترة الحرب الباردة عملت الدبلوماسية على منع الحروب والموجهات الكبرى بين القوى النووية وساعدت على تسيير المفاوضات المنقولة بنزع والحد من إنتشار الأسلحة النووية، وهكذا فالديبلوماسية هي من أهم الوسائل المطبوعة في مجال السياسة الخارجية².

الوسائل العسكرية:

وهي وسائل ذات طابع تقني عسكري قد تكون هذه الوسيلة في شكل استخدام القوة العسكرية عندما يتعلق الأمر بفشل الدولة في استعمال الوسائل الدبلوماسية وقد تكون هذه الوسيلة في شكل تدخل عسكري لدولة قوية من أجل مساعدة أي طرف من الأطراف

¹ - أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، عمان، دار زهران، ط1، 2011، ص 233-234.

² - السياسة الخارجية، كموضوع للدراسة المقارنة على الموقع:

<http://www.facebook.com/perma/ikn.php?id04/06/2016>

المتنازعة وقد تكون هذه الوسيلة في شكل تقديم مساعدات عسكرية مادية كانت أو معنوية وقد أصبحت تستعمل على نطاق واسع خاصة من طرف الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها في كل من أفغانستان والعراق.

الوسائل الاقتصادية:

وهي لا تقل أهمية عن الوسائل الدبلوماسية والعسكرية حيث تستخدم وفق طبيعة الهدف المراد تحقيقه وقد تشمل الوسائل الاقتصادية المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المختلفة في إطار سياستها الاستقطابية، وقد تأخذ الوسائل شكل الحظر الاقتصادي أو شكل المقايضة مثال العراق النقط مقابل الغذاء.

الوسائل الاستخباراتية والأمنية:

تشمل التجسس ومكافحة التجسس وكذلك التخريب وجمع معلومات تتعلق بقدرات ونوايا وخطط وسلوكات الوحدات الدولية الأخرى¹.

المبحث الثاني: مصادر السياسة الخارجية:

المطلب الأول: أدوار السياسة الخارجية:

إن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تبنيها مع النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية².

1- الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية: والتي تتمثل في صانع التنمية الداخلية، المستقبل النشط، حامي السيادة.

¹ - مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011، ص 22.

² - العطري الميلود، نفس المرجع، ص 08 - 09.

- صانع التنمية الداخلية:

يرى صانع القرار في السياسة الخارجية أن الوظيفة الرئيسية لدولة هي أن لا تتعمق في الشؤون السياسية الدولية وأن تنصب فقط على تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية وما تقتضيه حاجيتها التنموية¹.

- حامي السيادة:

يعتمد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها من أي عدوان خارجي خاصة الدول التي تعيش حالة الإستقرار والغير آمنة.

- المستقبل النشط:

يدور هذا الدور حول مفهوم الاستقلال الوطني، أي أن قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها ضائع القرار يجب أن تخدم المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط من أجل تنوع العلاقات الدبلوماسية والتجارية للدولة مع الوحدات الأخرى².

II- الأدوار ذات الصلة بدولة المبادئ والسلام:**- المعادي للإستعمار والمؤيد لحركات التحرر La libération supporter:**

بتصرف هذا الدور إلى تقدم مساعدات لدول التي تعاني من ويلات الاستعمار خاصة إذا كانت هذه الدولة عانت من قبل تجربة إستعمارية أو خاص حرب من أجل التحرر نشعر عادة بالمسؤولية تجاه الدول المستعمرة.

- الوسيط: Medictor

يتصرف هذا الدور إلى إعطاء الدولة مسؤولية التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية المتنازعة في مختلف الصراعات الدولية ويشكل مستمر وذلك من خلال وزن ومصادقية هذه الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي.

¹- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، نفس المرجع، ص 53.

²- مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب، مرجع سابق، ص 13.

- صانع السلام: Peace Maker

يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته عليها مسؤولية مثالية من أجل إرساء السلم والسلام إتجاه لعالم الخارجي.

- المساعدة على التنمية: Developer

تدور الأفكار الرئيسية لهذا الدور حول تصور صانع القرار وجود مسؤولية لمساعدة الدول المختلفة لتحقيق التنمية.

5- الموازن الدولي: Blancer Internationnal

هذا الدور بتصرف إلى أن الدولة تطمح إلى حفظ التوازن بين مجموعة من الدول حتى وإن إفتضى الأمر الإنحياز إلى مجموعة من الدول دون أخرى لحفظ التوازن¹.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية:

تتوجه السياسة الخارجية إلى الوحدة الدولية في النسق العالمي، ويقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الخارجية الدولية عبر فترات زمنية نسبية ومن أمثلة توجهات السياسة الخارجية نجد الإنعزالية، الداخلية، عدم الإنحياز، وبصفة عامة يمكن تصور مجموعة أساسية من التصنيفات للتوجهات الأساسية الخارجية.

(1) التوجه العالمي - الإقليمي:

يختلف المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، فهناك سياسات خارجية موجهة أساسا إلى الإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية، وهناك سياسات توجيه إلى ما وراء الإقليم لتشمل العالم بأسرة، ويكمن الاختلاف بين التوجهين في التركيز والتوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية فصانع السياسة الخارجية الإقليمية يهتم بالوحدات الدولية الكائنة في إقليمية، أما صانع السياسة الخارجية العالمية فإهتماماته

¹ - محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 51-52.

موزعة على شتى مناطق العالم ومن أهم الأمثلة على سياسة خارجية عالمية نذكر الولايات المتحدة الأمريكية، أما سياسة الخارجية الإقليمية فنجد مثلاً الدول النامية. يذهب هذا التصنيف إلى التمييز بين توجه سياسة تاريخية مؤيدة ومحاولة العمل والإقرار بالنمط الراهن للعلاقات الدولية، وبين توجه سياسة خارجية تحاول تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي ولا يتصرف هذان النمطين إلى القضايا الإقليمية وحدها بل يتعداها لتشمل الأوضاع الدولية¹.

3- التوجه التدخلي واللاتدخلي:

معيار التصنيف في هذا التوجه هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى يتصرف التوجه التدخلي إلى محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة، أما التوجه اللاتدخلي فقد يحاول التأثير في الوحدات الأخرى ولكن بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية².

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

إن نظريات السياسة الخارجية هي مجموعة المحاولات الهادفة إلى فهم السلوك الخارجي لأي دولة وتفسيره وتختلف هذه النظريات من حيث زوايا التحليل فمنها ما يركز على الجانب الإجرائي ومنها ما يركز على الجانب الوظيفي، وبالرغم من إختلاف المدارس والمنطلقات التي تناولت السياسة الخارجية إلا أنها تشير في مجملها العام إلى أن سلوك الدولة تجاه البيئة الخارجية، وهذا السلوك يتبلور في أشكال عدة وهو موجه بالأساس إلى وحدات سياسية (الدول) أو تنظيمية (الأمم المتحدة) أو قضايا (إستعمار إحتلال)³.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 37.

² - المرجع نفسه، ص 39.

³ - العطري الميلود، الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 25-26.

المطلب الأول: نظرية صنع القرار

وتعتبر عملية إتخاذ القرار عملية صعبة ومعقدة نظراً لتعاملها مع مجموعة متغيرات رئيسية كلها تلعب دور مهم في عملية صنع القرار منها¹.

* **البيئة الخارجية:** حيث أن للبيئة الخارجية تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي فقد تعطي إمكانيات للعمل وقد تضع قيود، بمعنى تأثير الوضعية العامة للنظام الدولي كسياسة القطب الواحد أو تعدد الأقطاب، وبصورة عامة فإنه كلما زاد ضغط البيئة قلت إمكانيات قدرة الدولة على التصرف وتناقضت مجالات الإختيار المفتوحة أمام أجهزة إتخاذ القرارات السياسية الخارجية، وبالعكس فكلما قلت ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف وبالتالي تتسع مجالات الإختيار.

* **البيئة الداخلية:** وتتكون من الأوضاع السائدة داخل الدولة من النظام السياسي والاقتصادي وكذا الجماعات الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية فهذه الأوضاع السائدة قد تمارس ضغط على صانع القرارات الخارجية بطريقة يصعب حلها أو التخلص منها أو حتى التعاطي معها.

فطبيعة النظام السياسي سواء بالخبرة أو الرأي، كما للمجاعات غير الحكومية وجماعات والأحزاب السياسية وبمقدار هذه الضغوط وما يتولد عنها من إتجاهات تتحد مع معالم البيئة الداخلية².

- **اقتراب الدور:** تعددت تعاريف الدور:

هو مفهوم تحدده الزاوية التي تم بحثها منها، فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستورد الفرد والمجتمع، أما من زاوية التفاعل الاجتماعي مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعل اجتماعي تحدده دوافع يسعى الفرد إلى

¹- المرجع نفسه، ص 23.

²- د. إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 275.

إرضائها بالقيام بتلك الاعمال، أما من حيث جانب المجتمع فهو المردود الخدماتي أي مجموع الخدمات التي تؤديها تلك الأعمال للجماعة¹.

أما من الزاوية الثقافية، فو الأنماط المعيارية المتصلة بمركز معين وهو مركز حركي ذو علاقة واضحة بالمعايير السلوكية محوره الاتجاهات، والقيم، والسلوك الذي يحدد المجتمع لمن يشغل مركز معيناً، ومن الزاوية التنسيقية الاجتماعية يعني سلوك الفاعلين المحتملين لمراكز اجتماعية معينة بصرف النظر عن الأنماط المعيارية التي تبين للفاعلين ما ينبغي عليهم فعله بحكم مراكزهم:

الدور هو مجموعة من مواصفات تتردد حول المراكز الاجتماعية، والسلوك، والتوقعات تحدد ما ينبغي أن يفعله الشخص كشاغل لمراكز معينة على مستوى جماعة ما أو على مستوى المجتمع ككل.

الدور وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية، والأنشطة ويخضع لتقييم معياري من جانب أولئك الذين يشغلون ذلك الوضع، ومن جانب الآخر هو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل اجتماعي، وهو المظهر الحركي للمكانة الاجتماعية للفرد، أي ممارسة مجموعة من الحقوق والواجبات في إطار موقف اجتماعي معين.

وإذا ما نظرنا للدور في طار حقل العلوم السياسية نجد أن له أكثر من تعريف فقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعرفه بأنه: «موقف أو سلوك وظيفة لشخص داخل مجموعة»²، ويبدو هذا التعريف على درجة من العمومية إذن قرن الدور بمصطلحات غير محددة بشكل دقيق مما يزيد غموضه، وهو أقرب إلى المعجم

¹ - عمار بوحوش، محمد الذينيات، منهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 103.

² - سامي ذبيان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: الرئيس للكتاب والنشر، 1990، ص 288.

الحديث للتحليل السياسي الذي يعطي تعريفاً للدور على أساس أنه: «أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي»¹. وهناك من يرى أن الدور هو: «تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة، ولوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة.

ففي هذا التعريف يكون (الدور) عبارة عن وظيفة تؤديها الدولة وفقاً لموقعها في المجتمع الدولي، لكن الإشكالية تكمن في أن التوافق بين الدور كمفهوم وبين ممارسته وتطبيقه لا يقتصر على افتراضات وتصورات ولكنه يرتبط بالقدرات والإمكانات التي تمكنه من التحول من المفهوم إلى الواقع العملي بشكل فاعل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه في حالة ما إذا اعتبرنا الدور أحد مكونات السياسة الخارجية لأية دولة بغض النظر عن إمكانياتها وحاجاتها وتوجيهاتها، فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً في سياق النظر إلى السياسة الخارجية للدول الكبرى فإنه لا يبدو كذلك للدول الصغرى، إذ لا تمارس بعض الدول أدواراً في معظم الأحيان وبالتالي لا يدخل الدور ضمن مكونات السياسة الخارجية².

المطلب الثاني: نظرية المباريات:

هي نظرية إستراتيجية لإتخاذ القرارات في مواقف النزاع والصراع وهدفها هو ترشيد الاختيار من بين البدائل المختلفة التي تقررها هذه المواقف وهي تساعد على معالجة صراعات المصالح علمية في الإستراتيجية وهي أداة التحليل تطبق على حل أشكال الصراع السياسي وهي أيضاً طريقة لدراسة إتخاذ القرار ولاسيما في مواقف التعاون أو الصراع³

¹ - جيوفر روبرت، ألبيري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة عبد الرحيم الجبلي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 399.

² - خضر إبراهيم سليمان، العراق والدول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، عدد 7، 2007، ص 156-166.

³ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 150-151.

فمتخذي القرار تتداخل أهدافهم ويسعون لوضع خطط لتحقيق مصالحهم أخذت بعين الاعتبار مصالح الآخرين بمعنى أي موقف دولي يكون من لاعبين وفق قواعد تحكم طريقة اللعب وتحدد مراكز المنتصرين والخاسرين ولكن لاعب قدر من الموارد، وحسب "كابلان" فإن اللعب هو وحدة التحليل الأساسية بإعتباره الطرف الفاعل في الموقف¹.

المطلب الثالث: مقارنة البيروقراطية:

يركز نموذج السياسة البروقراطية علي الدور الذي يلعبه العديد من البروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية، بسبب تغيرات مستمر في الحكومات و في الأحزاب السياسة في كثير من الدول و لفتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، لذلك يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول علي النصائح و المعلومات اللازمة، و من ثم يتزايد دور البروقراطيين في السياسة الخارجية و أيضا في تنفيذ هذه السياسة و بذلك يمكنهم التأثير علي تطبيقها

وقد تزايد الإهتمام بالدور الذي يلعبه البروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ يعتبر بعض الدارسين أنهم بمثابة المخططين الرئيسيين للسياسة الخارجية، و لأن البروقراطية تمتلك مهارات أساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية، فإنه يصبح من الضروري الرجوع إليها في رسم تلك السياسة، فإن عليهم الاعتماد عليها لتزويدهم بالنصائح و لتطوير السياسة الخارجية، وزيادة علي ذلك تقوم البروقراطية بجمع المعلومات و تحديد المعلومات التي ترفع إلي المستويات العليا.

وإن لم تكن الخبرة و التجربة و التحكم في المعلومات كافية لإعطاء دورا مهما في عملية صنع القرار، فإن أهميتها تزداد في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية².

¹ - وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، عمان، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، 2002، ط1، 2002.

² - لويدي جنس، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص8 - 139 .

إستنتاج الفصل الأول:

من خلال دراسة لتعاريف السياسة الخارجية توصلنا إلى أن هذه التعاريف والمفاهيم تختلف من باحث لآخر ومن سياسي لآخر وذلك باختلاف زوايا النظر لهذه الظاهرة فلا يوجد تعريف دقيق متفق عليه وذلك بسبب تشابك هذه الظاهرة (السياسة الخارجية).

أما من ناحية محددات السياسة الخارجية فتختلف من دولة لأخرى، فالدولة التي تمتلك مؤهلات عسكرية وموارد طبيعية يؤهلها لكي تبني اقتصاد قوي وكذا العامل البشري الذي يتم توظيفه في الجانب الاقتصادي والعسكري.

أما فيما يخص أهداف ووسائل السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى والتي يتم وسمها وفقا للوسائل المستخدمة.

أما من ناحية توجهات السياسة الخارجية فتختلف أيضا من دولة لأخرى فهناك وحدات توجه سياستها الخارجية نحو وحدات دولية أخرى ودول أخرى ذات توجه إقليمي وقد يكون توجهه من أجل التغيير في النمط للراهن أو توجه مؤيد يحاول العمل بالوضع الراهن كما هناك دول تتخذ أدوات تدخلية من أهل التأثير في الوحدات الدولية الأخرى بالمقابل هناك دول قد تحاول التأثير لكن دون التدخل.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية للدولتي الجزائر والمغرب

مقدمة الفصل:

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم، أي المحافظة على الوحدة والتوسع، أو النظام السياسي أو محاولة التأثير في النظم السياسية الأخرى أو من خلال الموارد الطبيعية مثل إكتساب موارد أو تقدير العلاقات مع الدول الفنية ضمانا لإستمرار تدفق الموارد البشرية أو تدعيم المكانة الدولية، فنجد جميع الدول حريضة على اختيار وسائل تتناسب مع هذه الأهداف، وبهذا فإن لكل دولة سياستها الخاصة وسماتها الرئيسية التي تتوافق مع مبادئها ومصالحه

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.**المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.**

إن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت وفيه لنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة، فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات الواضحة هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية، سواء كانت موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة بعد الاستقلال ومن هذه السمات نذكر سيطرة العوامل الشخصية للرئيس الطابع الأزموبي في السياسة الخارجية، وكذا الحياد في مواقفها إتجاه النزاعات.

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية:

للعوامل الشخصية دور كبير في السلوك الخارجي للجزائر وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء فمن بن بلة، بومدين، الشاذلي، زروال، بوتفليقة ظلت الجزائر ثابتة في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها.

فقد إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة الرئاسة على حق السياسة الخارجية، تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال ذلك جراء منح الدساتر الجزائرية سلطات

واسعة للرئيس في توجيه وتجديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وهنا نستأصل بعض المواد من الدستور التي تظهر صلاحيات الرئيس الواسعة.

لتصبح بذلك السياسة الخارجية الجزائرية تابعة لمدى إهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجي في وقت بوتفليقة أقوى من السياسة الخارجية للرئيس زروال وتصبح هذه السياسة تتقدم أحيانا وتراجع أحيانا حسب إهتمام صانع القرار¹.

فدستور 1963 وفي مادته (58) «يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له لمدة محدودة حق إتخاذ التدابير ذات صيغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تنفذ في نطاق مجلس الوزراء أو تفرض على مصادقة المجلس من أجل ثلاثة أشهر»².

وكذا دستور 1976، الذي يقرر بموجبه الرئيس السياسة العامة للأمة أما دستور 1989 فقد نص في المادة (74) «يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامه ويتسلم أوراق إعتقاد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم» «يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها»³.

وكذا دستور 1996 في مادته (77) «يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها»⁴. سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا يقتصر على الناحية الدستورية فقط، فهي مسيطرة حتى في المؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا أنه لا دخل في الشؤون الخارجية إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص الخبرة والتجربة. فسيطرة الرئيس على صنع القرار يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها وهذا ما يؤدي إلى تغير السياسة بتغير الرؤساء ذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار وإستراتيجية التي يعتمد عليها وكذا الخلفيات التي ينطلق منها.

¹ - منتديات ستار تايمز، سمات السياسة الخارجية الجزائرية، www.startimes.com/F.aspx10/06/2016

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، 1963.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، 1976.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، 1996.

2 - الطابع الازموي (النشاط أثناء الأزمات)

إن الإطار الازموي عامل مهم في فهم السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات.

فالساسة الخارجية الجزائرية تتسم أساسا بأنها ذات طابع أزموي ذلك لأن نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها في حين تشهد الركود في حالة الإستقرار وغياب الأزمات، ويرجع هذا أساسا إلي أن أول نشاط دبلوماسي شهدته الجزائر كان مع الأزمة التي عاشتها إبان الاستعمار الفرنسي وذلك في صورة الحكومة المؤقتة وجاء فيها نشاط قوي لدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية، واستمر هذا النشاط إلى غاية الانقلاب الذي شهدته في 19 يونيو 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز ونجاح الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوه تحريرية لدول العالم الثالث، لهذا كانت الجزائر تنشط في الخارج من أجل استرجاع مكانتها وفك العزلة، ومع تنفيذ الجزائر سياسة التأميمات دخلت في عزلة مع الغرب بحكم أنها وضعت كل طاقتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف والمتنوع وعقدها العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى دول العالم الثالث، فأصبحت سيدة العالم الثالث وصانعه قراراته وكسبت سمعة واسعة لدى الأصدقاء والمنافسين الكبار واحترام من قبل الأعداء¹.

ولكن مع تنامي مشكلة الصحراء الغربية، وموقف الجزائر من تفجر النزاع قد أعاد الجزائر إلى نقطة الصفر وعادت إلى عزلة شديدة، حيث تم إستغلال الأزمة من أجل محاصرة الجزائر، وكانت تلك أصعب مرحلة عاشتها الجزائر ، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم لقضية الصحراء الغربية بإعتبارها قضية تقرير المصير

¹ - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2011، ص 38.

وعزل المغرب عن العمل الإفريقي، وبفضل لعب الجزائر للأوراق بطريقة عقلانية وحكمة وتبنيها مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير استطاعت في النهاية تفسير مواقف العديد من الدول المحافظة خاصة الدول المجاورة مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دوراً فاصلاً في إنضمام الصحراء الغربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 ما جعل المغرب تتسحب منها.

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع النشاط الدبلوماسي ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبداية إنفراج الأزمة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية بحيث أعطي لها دفعا جديداً من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج وبالأخص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر والقيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا ومع مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية و الإفريقية¹.

الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية (تجاه النزاعات):

الحياد من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، هذه الصفة أعطت للجزائر مصداقية عند الدول المختلفة، سواء العربية أو الدول الأخرى كونها لم تعتمد إطلاقاً في سياستها ومواقفها الخارجية على إنتمائها بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

فلقد شهدت الفترة الاستعمارية اعتماد الحركات الوطنية على الحياد التام في مواقفهم الخارجية، ففي فترة الحرب العالمية الأولى والثانية لم تعمل الجزائر على استثمار في الحربيين من أجل قضاء مصالحها مع أحد الأطراف وإنما بقيت على حيادها، ونفس الأمر تواصل مع الثورة التحريرية، إذ لم يدخل حزب جبهة التحرير الوطني في الصراعات العربية/

¹ - العايب سليم، نفس المرجع، ص 39.

عربية وسعي إلى حلها على عكس باقي الدول العربية التي كانت تتحاز إلى طرف دون آخر.

هذا ما أكسب الجزائر مكانة واسعة حتى قبل الاستقلال، وبعد الاستقلال حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مواقعها، فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات خاصة النزاعات العربية/عربية كالنزاع بين مصر وليبيا وبين الفصائل الفلسطينية وبين العراق والكويت دون أن تتحاز لأي طرف من الأطراف المتنازعة ما جعل الجزائر مرحب بها دائما للقيام بدور الوسيط.

ولقد لعبت الجزائر دورا مهما في حل النزاعات التي كانت تقع بين الدول العربية وغيرها من الدول، والتي كانت معظم الدول العربية تتخذ موقفا مساندا للدول العربية المتنازعة، فالجزائر كانت محافظة على حيادها مما جعلها تتال احترام هذه الدول¹. ولعل أبسط أمثلة على الدور الذي لعبتها الجزائر في حل النزاعات نجد النزاع العراقي - الإيراني، والذي كانت معظم الدول العربية خلف العراق وضد إيران، إلا أن الجزائر قامت باقتراح القيام بدور الوسيط بين البلدين ما أدى إلى موافقة أطراف النزاع ليتم حل المشاكل بين الدولتين، وكذا بالنسبة للنزاع الإثيوبي - الارتري الذي كان فيه جل الدول العربية معادية لإريتريا كونها كانت في نزاع مع اليمن، إلا أن الجزائر تدخلت بحل النزاع بين البلدين دون أن تقف بجانب أي دولة منهما².

¹ - منتديات ستار تايمز، سمات السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق الذكر.

² - سمات السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق الذكر.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تحدد السياسة الخارجية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تنتج فيه، والمقصود بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحد دولية، وتعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

المحدد الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا في ضعف أو قوة الدولة، وقد تبين بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، أثار في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة¹.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والأفريقية بحيث تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09° غرب غرينش و12° شرق بين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا وبهذا تكون في موقع إستراتيجي يتوسط القارات الأربعة أوروبا، آسيا، أمريكا وإفريقيا. وترتبط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض

¹ - المرجع نفسه، ص 27.

المتوسط ، بإمتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية تحدها سبع دول مجاورة هذا الموقع الوسط الذي تحتله جعلها قريبة من كل القارات مما يسهل تواصلها معها كما أن انفتاحها على البحر المتوسط وارتباطها بالقارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا وتطل الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمساحة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي لأهم السفن والبواخر التجارية ما أعطاها هامش للمساهمة في التجارة الدولية، كما تلعب التضاريس الجغرافية نقطة مهمة تؤثر في مركزها الدولي وفي التهديدات التي قد تواجهها الدولة من الخارج فمن الصعب على القوى الخارجية بسط قوتها على الدولة التي تملك تضاريس وعرة، فمن أهم عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية في أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم العالم الإسلامي هي تضاريس فارس الوعرة¹.

المحدد الاقتصادي:

يقصد بالموارد الاقتصادية، الموارد البشرية المتاحة والموارد الطبيعية وتشمل مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) والمعادن الخام (كالحديد الخام، والقصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن) والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس لنمو اقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية كثيفة، كما أنه يؤثر على قدراتها في الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها وكذا دخولها في سباقات التسلح واختيار نظم معينة للتسلح هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية²، فالجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بإمتياز، لكن

¹ - العايب سليم، نفس المرجع السابق، ص 27.

² - السيد سليم، مرجع سابق، ص 155.

المشكل أن إقتصادها يعتمد إعتياداً كلياً على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخامة. ولكن وزير المالية السابق أكد في بيان صحفي له أنه على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للنفط وقلة المداخيل البترولية، إلا أنها قادرة على التمويل والاستثمارات خارجياً¹.

المحدد السياسي والاجتماعي:

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية². كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل مع الخارج، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العالم الخارجي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور يتبع من خبرته مع جيش الاستعمار و معاناته معه، لهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مع الاستعمار الفرنسي بهذا أصبح لدى المجتمع الجزائري حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بحفظ الأمن والسلام إذ يعني ذلك في تصوره هو تدخل في الشؤون الداخلية للغير.

¹ - العايب سليم، مرجع السابق، ص 16.

² - السيد سليم، مرجع السابق، ص 204 - 205.

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في إتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية الدولية¹.

المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش مؤسسة من المؤسسات الدولة، وليس جهاز أو أداة بإمرة السلطة إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه شأن المؤسسات الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة وعليه فإنه يتمتع عن الأشغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزمًا بمهامه المنوطة به دستوريا.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش خاصة بالدول الغير ديمقراطية بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى بسبب جملة من الخصائص والعوامل يتجلى ذلك فيما يلي: احتكار القوة، أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية.

كل هذا وغيره أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في الشؤون السياسية ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية وفي النقطة الثانية وسبب موقعها المنفرد، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية وطبقة سياسية خارج نطاق مسؤوليتها العسكرية الخالصة، أما النقطة الثالثة فيمثلها كل من هنتغنتون وفايتر في أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية يعود إلى عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط السياسية.

وفي الجزائر المستقلة، يعتقد أن تدخل الجيش في السياسة ليست حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف هذا التدخل ومداه وتثبت شواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية والقانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976م وفي 1986م قد أناط

¹ - العايب سليم، المرجع السابق، ص 19-20.

بالجيش ثلاث مهمات رئيسية الدفاع عن سلامة التراب الوطني ، المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد، وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها معظم جيوش العالم¹.

المحدد الخارجي: (النسق الدولي).

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية وهنا يقول الدكتور لويد جنس: «أنه لا مرأى في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية»².

فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للدولة للوحدة الدولية الكائنة فيه وتأثيرات النسق الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة كبيرة كانت أم صغيرة أو متوسطة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية فالدول المتوسطة والصغرى تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبرى، ومن جهة أخرى فإن بيان النسق الدولي له تأثيرات كذلك على صياغة السلوك الخارجي³.

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة، فإن بيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية، بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإن كان النسق الدولي مبينا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها فرصا أكبر للمناورة و الحركة بينما يتقلص إذا كان النسق الدولي مبينا على الأحادية القطبية وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ضل الثنائية القطبية على الحركة والمناورة وهذا ما عرفته الجزائر في دعم حركات التحرر ماديا وديبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تتاعم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم للحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، لهذا وصلت السياسة الخارجية الجزائرية إلى

¹ - محمد طاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1990 - 2004، رسالة مقدمة لنيل ماجستير، فرع علاقات دولية وعولمة، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004، ص 80.

² - محمد بن أحمد مفتي، محمد سلم، مترجمين، تفسير الساسية الخارجية، الرياش، مطابع جامعة ملك سعود، 1989، ص 308 - 309.

³ - السيد سليم، المرجع السابق، ص 257 - 262.

حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث ولكن تراجع الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة النسق الدولي وفق نظام أحادية قطبية وأدى إلى تقلص هامش الحركة التي كانت تتمتع بها الجزائر¹.

كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تمامًا لا دبلوماسيا ولا ماديا، إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته².

المحدد السيكلوجي لصانع القرار السياسي الجزائري:

البيئة السيكلوجية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة: ولد يوم 02 مارس 1937 ولم يكمل دراسته الثانوية، ليلتحق بصفوف الجيش التحرير الوطني، كلف بوتفليقة بمهام أثناء المقاومة حيث أصبح مراقب الولاية الخامسة خلال سنة 1957 و 1958 وضابط في المدينتين الأولى والخامسة بالولاية الخامسة.

أصبح بوتفليقة بعد استقلال الجزائر 1962 عضو أول مجلس تأسيسي وطني وعضو بالمكتب السياسي وأصبح من أبرز الوجوه السياسية في عهد الرئيس السابق هواري بومدين، وقد أنسبت إليه وظائف تنفيذية خلال تلك الفترة، فقد أصبح وزير الشباب والسياحة 1962 ووزير الخارجية عام 1963 حتى وفاة الرئيس بومدين 1978، وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة وارتبط إسمها بالدفاع عن قضايا العالم الثالث والوقوف إلى جانبها بعد وفاة الرئيس هواري بومدين يوم 28 ديسمبر 1978، غادر بوتفليقة الجزائر عام 1981، وقد أثارت حينها قضية إرتباطة بالفساد ثم أستتر الستار على تلك القضية ولم يعد إلى بلاده إلا في يناير 1987، وكان من موقعي وثيقة الـ "18" التي بنت واقع الخامس من أكتوبر 1988، وشارك في مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1989 فأنتخب عضو

¹ - العايب سليم، المرجع السابق، ص 22.

اللجنة المركزية، ليصل الرئاسيات في 1999، حيث رشح لرئاسات الجزائر إلى جانب ستة مرشحين إنسحبو قبل يوم من موعد الاقتراع، ليحصل بوتفليقة حسب الأرقام الرسمية على 70% من أصوات الناخبين الجزائريين، ليصبح الرئيس الجزائري السابع من حصول البلاد على الإستقلال عام 1962¹.

ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لبوتفليقة فيما يلي:

إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميال إلى الإنفتاح وعدم الإنطواء، وهذا من يترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، ومؤتمرات القمة والمفاوضات لحل النزاعات... الخ.

يصفه البعض بأنه يمثل "الشخصية المشاركة" مع السياسة الدولية والتي تبدي نشاطا وإهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية بينما يضعه البعض الآخر في خانة الشخصيات الكاريزمية على أساس تعريف الزعامة الكاريزمية الذي يتمحور حول تمتع الزعيم بصفات موهوبة شخصية ثقافية حادقة والالتفات حول القائد أو الزعيم بشعورهم أنه الأمين على قيم ومصالح عزيزة عليهم، وهذا ما نجده في تعهد بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي وصورتها الخارجية وعزة وكرامة مواطنيها.

وقد وصفه ويليام كونت على أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي موظفا في ذلك علاقته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل بومدين، كذلك من الميزات اللصقة ببوتفليقة هي اعتماده على الخطب، كما يوصف بأنه برغماتي، إذ ما فتئ يؤكد أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول هي علاقات تحكمها مصالح ومنافع متبادلة ولا شيء غير ذلك².

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

¹-السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة، على الموقع:

<http://www.youtube.com/watch.v08/06/2016>

²- عديلة محمد الطاهر، نفس المرجع، ص 48-49.

لقد تبلورت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة التحريرية في بيان 01 نوفمبر 1954، وميثاق الصومام في 20 أوت 1956 كذا ميثاق طرابلس في جوان 1962 وقد تميزت هذه المبادئ بقدر كبير من الاستقرار والاستمرارية بعد الاستقلال، فمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء، هذا ما يظهر في البيانات والمواثيق التي ذكرناها سلفا بالإضافة إلى الدساتير منها دستور 1963 ودستور 1989 ودستور 1996، كل هذه المواثيق كرست مجموعة من المبادئ كانت الناظم الذي يحكم صنع السياسة الخارجية الجزائرية، ومن بين أهم هذه المبادئ نذكر ما يلي:

1- تحقيق الاستقلال الوطني:

ويتجلى ذلك في الدفاع عن السيادة الكاملة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وقد تبين ذلك منذ فترة الاستعمار حيث رفضت الجزائر تقسيم التراب الوطني في معاهدة إيفيان عام 1961، وكذا بعد الاستقلال أثناء التوسع المغربي على حساب الأراضي الجزائرية ما يعرف بحرب الرمال 1963 واستمرت الجزائر في الدفاع على هذا المبدأ إلى غاية الاعتراف به في منظمة الوحدة الإفريقية 1964.

رفض الجزائر أي تدخل خارجي قد ينعكس سلبا على استقلالية القرار السياسي الجزائري.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال ممارسة السيادة على الثروات الوطنية هذا ما ظهر في سياسة أمن المحروقات التي انطلقت في عهد الرئيس "هواري بومدين"¹.

2- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

بحكم أن الجزائر دولة عانت من ولايات الإستعمار وتجربة استعمارية قاسية، فوجدت نفسها أمام مسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة وعليه قامت بدعم حركات التحرر والدعوة إلى

¹ - جيلالي بشلغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2012، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أوروبتوسطية، جامعة تلمسان، 2010/2011)، ص 62-63.

منح الشعوب حق تقرير المصير ولم تكن مساندة الجزائر لحركات التحرير إلا امتداداً لمبادئ ثورتها التي مازلت تؤمن بحق الشعوب في تقرير المصير، علماً أن إسهام الجزائر في حركة التحرر بدء حتى قبل استقلالها ودعم حركات التحرر لم يقتصر على القارة الإفريقية (جنوب إفريقيا، موزنبيق، غينيا....) وإنما تعداه إلى أمريكا اللاتينية وآسيا، الفيتنام تصديقا لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الرامية إلى تأييد على صوت طامح لكسر طوق الهيمنة والاستعباد¹.

لذا قال الزعيم الإفريقي الثائر أميكال كابرال «إذا كانت مكة قبله المسلمين والفاتيكان قبله المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبله الأحرار والثوار».

3- مبدأ عدم الإنحياز:

شهد المسرح الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات دولية جديدة إندلاع حرب إيدولوجية بين المعسكر الشيوعي السوفيياتي والمعسكر الرأسمالي الولايات المتحدة الأمريكية ومن النتائج البارزة لهذه الحرب الباردة ووفق لمبادئ حركة عدم الإنحياز التي جاءت لمقاومة سياسية الاستقطاب تنازل الجزائر من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين ولقد فرضت على الجزائر تطوير علاقتها مع دول الكتلتين على حد سواء حيث تبنت علاقات مثمرة ومصالح متوازية معا على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول².

4- عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه أيضا العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية وكذا منظمة الوحدة الإفريقية، وباعتبار أن الجزائر من الدول الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة

² - الفصل السابع، مبادئ السياسة الخارجية، تاريخ الإطلاع في: www.conseil.constitutionnel.de.29/06/2016

والمنظمات الإقليمية التي تتبنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة مع الدول المجاورة، فالدول المجاورة قد تؤثر أو تتأثر فيما يحدث حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة فيها غير متجانسة، فإن الإلتزام باحترام هذا المبدأ يفرض الاحترام للأنظمة وعدم التدخل فيما يجري فيها هذا ما يؤسس علاقات حسن الجوار، وإذا ما تم الإخلال بهذا المبدأ قد تدخل هذه الدول في نزاعات وإشتباكات لا تنتهي ويخلق مشكل بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.

كما قلنا سلفا أن السياسة الخارجية الجزائرية معروفة باحترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها وهذا المبدأ لا يتحقق الا بوجود دعامتين الدعامة الأولى هي عدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لأن عدم وجود هذه الضمانة قد يدفع بالدول المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة من خلال الدفاع الشرعي عن النفس حيث تقوم بتعزيزات أمنية على حدودها ما يؤدي إلى إثارة الشكوك لدى الدول الأخرى وبالتالي تخلق حالة التوتر، أما الضمانة الثانية فهي الإعتراف بسيادة الدول المجاورة لأن الإعتراف يزيل السيطرة والاستلاء¹.

المطلب الرابع: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

1 التوجه الاقليمي:

تعتبر الجزائر قوة إقليمية ببعدها الجغرافي، فهي تقع في قلب المغرب العربي وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، كما توجد في منطقة إستراتيجية قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط في الجنوب، وهي بذلك تمثل همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة، أوروبا، إفريقيا والعالم العربي، فطبيعة الموقع الجغرافي جعلها أكثر الدول عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية التي اشتدت بعد نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تحولات كإنتشار التكتلات الدولية وتساعد ظاهرة العولمة، مما دفع بالجزائر إلى الإلتفات

¹ - جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص 64.

للجبهة الإقليمية بحثاً عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون و الي آليات وهياكل مختلفة، وقد كان تأثير التفاعلات الإقليمية على السياسة الخارجية في العديد من الجبهات العربية، الإفريقية والمتوسطية.

2- التوجه العربي

لقد أدركت الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي لن يتأتي الا من خلال دعمها لتكتلات جهوية، والعمل على إحيائها بعد الركود الذي مس مختلف هياكلها، وهذا بدأ بالاتجاه نحو تحسن العلاقات مع مختلف الدول العربية مثل السودان تونس، المغرب والتقارب مع هذه الأخيرة ويظهر ذلك من خلال إعادة نفس سفراء لدى أخرى وقيام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإرسال برفيقة تهنئة إلى الملك المغربي محمد السادس بمناسبة جلوسه على العرش أشار فيها إلى وجود رغبة لمواصلة التعاون وتطوير العلاقات وهذا التقارب جاء خاصة بعد ضغوطات إقليمية وبالخصوص من طرف تونس وليبيا لحل الأزمة الصحراوية ودفع مسار الاتحاد المغاربي الذي أعيد بعث نشاطه في سنة 2001 بعدما جمد سنة 1995¹.

2 التوجه الافريقي

ركزت الجزائر في مسعاها لإستعادة سمعتها الدولية على الدائرة الإفريقية حيث سعت إلى لعب دور محوري بها، الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة مع بعض الدول التي تلعب نفس الدور في المنطقة كليبيا ومصر، وبعد وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم عمل على أن لا تبقى الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية، وقد تجلى ذلك في عدد المبادرات التي قام بها فيما يخص الشأن الإفريقي وأهمها على الإطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) التي تم إقتراحها من قبل خمس رؤساء دول إفريقية من بينهم الرئيس

¹ - دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة، الجزائر، 2007-2008 ص 60-61.

الجزائري وتعهدت القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسد هذه الشراكة، فقد أثرت الدائرة الإفريقية من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية وأمام العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي لذلك فإن من أهم الأطر التي اعتمدها الجزائر لتعزيز إندماجها في المجتمع الدولي هو الإطار الإفريقي، ظهر ذلك خاصة بعد انعقاد القمة الإفريقية الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، وقد كان انعقاد هذه القمة في مثل هذا الوقت المتزامن مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة دعماً للسياسة الخارجية الجزائرية وتعزيزاً لمواقعها في التوازنات الدولية الجديدة، وقد تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الإفريقية في استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصباً ووزناً للشؤون الإفريقية ومن خلال إرساء علاقات تعاون مع إثنتين من أقطاب القارة الإفريقية وهما جنوب إفريقيا ونيجيريا والعمل على إرساء علاقات جنوب جنوب¹.

3 التوجه المتوسطي

يعد البحر الأبيض المتوسط مفترق طرق حضاري وتاريخي، وهو ذو أهمية إستراتيجية باعتبارها معبراً حيويًا بين المحيط الأطلسي للجزائر، فهي تحتل موقع إستراتيجي في المتوسط، وتعتبر الدائرة المتوسطية دائرة مهمة في المصالح الجزائرية، فهي تتقاطع والأبعاد السكانية باعتبار أن المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عالية، والأبعاد الاقتصادية باعتبار أن مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط خاصة الموارد الطاقوية وكون أن الجزائر بلد نفطي، فهي تستخدم المتوسط لتصدير نفطها وغازها عبر الناقلات والأنابيب لكن رغم الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية، إلا أن الجزائر كانت تولى إهتماماً بالدوائر المغاربية والعربية والإفريقية باعتبارها جزء من العالم الثالث الذي كانت

¹ - المرجع نفسه، ص 62-64.

تلعب فيها دورا بارز بالرغم من أن الجزائر تملك شريط ساحلي يبلغ طوله 1200 كلم، إلا أن المتوسط ظل لسنوات خارج إهتمامات الجزائر في سياستها الخارجية وتغني بذلك سنوات الاستقلال، لكن في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية خلال الحرب الباردة وبعدها أصبح المتوسط أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي بل على صعيد المؤسسة، كمشاركة الجزائر في العديد من المبادرات المتوسطية ولقد تعمق التوجيه المتوسطي بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم ومن خلال السعي إلى إقامة شراكة متوسطة بهدف تحقيق الأمن في منقطة البحر الأبيض المتوسط عبر حوار سياسي منظم، وهذا من أجل رد الاعتبار للماضي المتوسطي الجزائري، لذلك جاء توقيع هذه الأخيرة على إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية سنة 2001، بالإضافة إلى سعي الجزائر لإقامة علاقات حوار شامل من حلف شمال الأطلسي وذلك بالإنضمام إلى الحوار المتوسطي في مارس 2000¹.

2- التوجه الدولي:

تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي عرفت من الناحية السياسية إنتشار مواضع الديمقراطية، حقوق الإنسان وكذا تفوق الفكر الرأسمالي على الاشتراكي والذي أسس ما يعرف بالنظام الدولي الجديد وفق المنظور الأمريكي الذي يسيطر على مجمل العلاقات الدولية حيث أن صانع القرار الجزائري أدرك مدى اهمية التحولات الدولية التي يشهدها العالم، لذا سعت الجزائر إلى تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي وإلى تقرير العلاقة معها على كافة الأصعدة من خلال تقريب وجهات النظر في العديد من المواقف ورغبة الجزائر

¹ - محمد جعيوب، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 64.

في تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة جاء من منطلق إدراكها بأن استرجاع مكانتها الدولية في العالم لن يأتي دون استرجاع مكانتها لدى الولايات المتحدة وبينت ذلك من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الولايات المتحدة والتي كان لها أبعاد سياسية من خلال رغبة الرئيس الجزائري بكسب الدعم من الولايات المتحدة لسياستها في الداخل خاصة فيما يتعلق بقانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية وكذا رغبة الجزائر في كسب موقف أمريكا في قضية الصحراء الغربية التي ظلت أمريكا تؤيد الرؤية المغربية بخصوصها. أما الجانب الاقتصادي، فتمثلت أساسا في جلب الاستثمارات الأمريكية في الجزائر ودعم الإصلاحات الاقتصادية.

وأمام ظهور أقطاب جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية كالاتحاد الأوروبي اليابان والصين، فإن الجزائر بالإضافة إلى التقارب مع القوى الأولى سعت إلى تعزيز التعاون والشراكة مع القوى الأخرى مثل روسيا، فرنسا، الصين¹.

أهم المواقف والأحداث التي شهدتها السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تكرر مكانتها قبل وبعد الاستقلال مستلهمة نشاطها من مبادئ ثورة أول نوفمبر المصفرة التي عززت حضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، ورفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات، ولقد سجلت الدبلوماسية الجزائرية، عودة قوية لافقة للنظر إلى الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة الحراك الدولي، والملاحظ في نجاح

¹ - محمد جعبوب، نفس المرجع السابق، ص ص 136 - 137.

الدبلوماسية الجزائرية وحقت نجاحات كثيرة هو ثبات مبادئها الخارجية وعدم تغييرها بتغير الرؤساء وإن اختلفت شدة اللهجة من وقت لآخر وقفة براغماتية تراعي سياقات الأحداث الدولية.

ولقد شهدت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عهد جديد للدبلوماسية الجزائرية حيث أعطى دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية بإعتباره ذو خبرة في مجال السياسة الخارجية وهو ذو شخصية تهتم كثيرا بالسياسة الخارجية، فلقد شهدت فترة 1999-2005 اهتمام مفرط من طرف الرئيس بوتفليقة في مجال السياسة الخارجية ويظهر ذلك من كثرة خرجاته حين حضر كل مؤتمرات الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي فقد كانت تحضر شخصا وهذا ما يعكس إهتمامته بالسياسة الخارجية من أجل إعادة الجزائر إلى المحافل الدولية والساحة السياسية¹.

كما عرفت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الكثير من المواقف والأحداث على مستوى السياسة الخارجية منها أين تمسكت بمواقفها الخارجية في عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وكذا دعم قضايا التحرر وتحقيق السلم والأمن في العالم، فبالنسبة للأوضاع الدولية والعربية نجحت الجزائر في حل عدد من القضايا وإتخاذ مواقف حازمة وشجاعة في قضايا أخرى.

(1) القضية الفلسطينية:

دعم ثابت لم يتغير بتعاقب السنوات والرؤساء ولم يتغير موقف الجزائر حيال القضية الفلسطينية، ولم تتواد الخارجية الجزائرية في الإعراب في كل مناسبة عن موقفها الثابت بشأن تأسيس دولة فلسطينية موحدة وعاصمتها القدس الشريف، وقد كان للجزائر موقف شجاع أثناء العدوان الهجمي الأخير على غزة، في وقت إلتزمت فيه عدة دول الصمت على دموية الكيان الصهيوني الذي أودى بحياة 140 شهيد، فقد أبانت الجزائر منذ بدأ

¹ -فايزة سايح، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء، جريدة الحوار، 09/04/2009.

الاعتداءات على قطاع غزة عبر كامل قواتها، فالجزائر متمسكة وموقفها بدعمها للقضية الفلسطينية «الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»¹.

(2) رفض الانقلاب في موريتانيا:

في موقف يتبع من الشرعية الدولية واحترام النظام الدستوري أثبتت الجزائر التزامها بالمسار الدستوري ورفض الجزائر الانقلاب السادس من أوت على الرئيس ولد الشيخ وأكدت أن الإتحاد الإفريقي لن يتعامل مع أي حكومة في إفريقيا يتولى السلطة عن طريق الإطاحة بالحكومات القائمة ودعت إلى العودة إلى النظام الدستوري في البلاد²، حيث وصل الموقف إلى رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إستقبال المبعوثان القادمين من موريتانيا إلى الجزائر في إطار جولة مغاربية لشرح أسباب ودواعي الانقلاب في موريتانيا وقالت الجزائر أنها «لن توافق أبداً أن يؤخذ الحكم في أي بلد خارج الأطر الدستورية».

(3) موقف الجزائر من توفيق البشر: (الرئيس السوداني).

بمجرد أن تم إعلان الجناية الدولية عن قرار توفيق البشر طالبت الجزائر التي لم تتولى كعادتها عن قضايا الأمة العربية المصرية برفع طلب إلى مجلس الأمن الدولي لتعليق طلب إصداره مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني توفيق البشير ورأت في الأمر مساس بسيادة السودان³.

(4) إستعادة الجزائر لمكانتها الدولية:

إستعادت الجزائر دورها القيادي على الصعيد الإفريقي، حيث يشهد على ذلك دورها الفعال الذي ما أنفك يتعاضم على الساحة القارية في إطار الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" التي كان الرئيس الجزائري أحد المبادرين بها.

¹ - نزهة مسكين، هكذا ساهمت الجزائر في تدعيم القضية الفلسطينية، جريدة المشوار السياسي، 2014/11/29.

² - عبد الحفيظ سجال، مدلسي يؤكد إدانة الجزائر للإنتقال العسكري في موريتانيا، جريدة الحوار.

³ - محمد صالح، العلاقات السودانية نقلة نوعية نحو شراكة إستراتيجية، جريدة المساء، 2009/12/31.

أما على المستوى المتوسطي أبرمت الجزائر إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2001، واستغللت الجزائر فرص إبرام اتفاق الشراكة لتفتح سبل الحوار المستمر مع دول الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالشأن السياسي والأمني والإرساء أسس التعاون الاقتصادي والتجاري وخدمة المصالح المشتركة وبهدف الوصول إلى خلق منطقة التبادل الحر بين الطرفين في أقصى 2017، كما أدرجت الجزائر في ضمن أولوياتها طرق تحسين إقامة الأشخاص وتنقلهم بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، كما شاركت الجزائر التي أصبحت شريكا مرموقا لدى مجموعة الثمانية في قمة هذه المجموعة بانتظام منذ سنة 2000¹.

(5) موقف الجزائر من أزمة مالي:

لاشك أن إعادة مناقشة أزمة مالي تحيل على الأدبيات المعروفة جدا بصدد تحليل ودراسة الوضع المالي وبلدان الساحل عموما. من أهم البحوث التي إهتمت بها البلد سواء قبل أو بعد إندلاع الأزمة توقفت خاصة عند مشكلة الامن الإنساني وتفرعاته الأخرى الغذاء، الأمية، وإنعدام الحاجيات الأساسية.

فقد واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها الإنساني واستقرارها من خلال الأزمة التي شهدتها الجارة الجنوبية مالي إلى سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة الأزواد شمال البلاد².

وتعاقب الأحداث التي صاحبته، مع التدخل العسكري في المنطقة ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية في تيفنتورين في عين أميناس جنوبي شرق الجزائر³.

يشكل النزاع في مالي بالخصوص هاجس حقيقي بالنسبة لدول المنطقة كلها وبالخصوص الجزائر، إمتداد من مالي مرورا بموريتانيا وإنتهاء بالنيجر والسينغال ولعل أهم

¹ - دالع وهيبة، نفس المرجع السابق ص 70.

² - كريم مصلوح، الأمن في منطق الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004)، ص 252.

³ - كريم مصلوح، نفس المرجع ، ص 252.

مسألة تجسد ذلك هي مسألة الهوية والأقليات والإثنية الدينية، والتي تشكل خطراً دائماً على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا.

فقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض أي تدخل عسكري، ولقد رددت الجزائر مراراً أنها لا تشاطر فكرة التدخل العسكري الأجنبي مثلما رفضته في ليبيا وسوريا وغيرها، لكن المتحدد في الأزمة المالية أن سلطات هذا البلد إتخذت قراراً سياسياً وطلبت المساعدة من فرنسا، هنا لا يحق للجزائر التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة.

كما لا يمكن حصر التدخل الفرنسي في مالي فقط بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدودها المترامية مع عدة دول أبرزها موريتانيا والجزائر، وما قد يؤدي إليه تصاعد الإشتباكات من إنعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الإنتقامية ولكنها تتعلق أيضاً بتدفق آلاف اللاجئين إليها هرباً من القتل والقصف.

فقد كان التدخل الفرنسي في مالي بمثابة مأزق خطير للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء وهي التي ظلت لعقود تمارس إستراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات إلا أنها لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي¹، إذ دفعت الجزائر الثمن سريعاً عبر أزمة إحتجاز الرهائن في منشأة الغاز "لعين أميناس" جنوب الجزائر من قبل مجموعة إسلامية ذات إنتماءات قاعدية طالبت بوقف التدخل الفرنسي وكان الأسلوب الصارم والحاسم في المعالجة يعبر عن رغبة الجزائر في منع تفاقم تداعيات التدخل الفرنسي².

¹ - محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزعات الداخلية في مالي، جريدة الرائد، يومية إخبارية وطنية.

² - مرجع سابق الذكر.

(6) موقف الجزائر من الربيع العربي:

منذ نهاية عام 2010 شهدت منطقة الشرق الأوسط حركات إحتجاجية بدأت في تونس لتمتد إلى أكثر من بلد عربي، فتسقط نتيجة لها عدة من الأنظمة العربية الحاكمة وهناك أنظمة أخرى في طريقها إلى السقوط أو تواجه زعزعة أسس حكمها الطويل، وقد سميت هذه الحركات الاحتجاجية بثورات الربيع العربي أو الصحوّة العربية الجديدة (الصحوّة الأولى كانت في مطلع القرن العشرين) وقد نالت هذه الحركات إعجاب وتقدير كثير من بلدان العالم¹.

فقد تعدد المواقف الدولية وكذا الإقليمية إتجاه ثورات الربيع العربي فهناك من أيد هذه التغييرات والإصلاحات والإطاحة بالأنظمة المستبدّة وهناك من رفض وانتقد هذه الثورات وأطلق عليها العمليات الإرهابية.

فالجزائر من بين الدول التي كان لها موقف ورأي حول أحداث الربيع العربي في البلدان العربية، وقد كانت هذه الأحداث مفاجئة بالنسبة للجزائر ولم تكن تنتظرها، لهذا أبدت تخوفا كبيرا من تنتقل موجة الربيع العربي إلى الجزائر، وأثناء هذه الأحداث الجرائر لم تبني أي موقف وبقيت تراقب وتجمع المعلومات واستخدمت مبدأ "أنتظر وأرى" وكانت متمسكة بمبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية لدول، فالسياسة الخارجية الجزائرية إتسمت بالغموض من تخوفها من إتخاذ أي قرار قد يعود بالسلب عليها وتندم عليه².

(7) موقف الجزائر من الأزمة الليبية:

الجزائر تأخرت جداً في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي، صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، إلا أنها إتخذت موقفا رماديا بعد نجاح الثورة دفع الكثير من الفصائل العسكرية والنخب السياسية الليبية إلى إتهام الجزائر

¹ - محمد سنوسي، البعد لأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011، جريدة الحوار يومية وطنية مستقلة.

² - محمد سنوسي، مرجع سابق الذكر.

بمساندة القذافي، وخاصة بعد استضافتها عائلته، وبالتالي لم تلتقط الجزائر اللحظة الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغيرات قد شملت أنظمة تونس ومصر وأطلقت الثورة في سوريا.

وحتى بعد نجاح الثورة، الجزائر لم تبادر إلى مد جسور مع المسلحين وتتنديد مخاوف السياسيين بإتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة تسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستقامة الحياة الدستورية والمدنية بل إنتظرت طويلا حتى أدركت متأخرة أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي.

كما أن الجزائر التي تبلغ حدودها المشتركة مع ليبيا قريبا من ألف كلم استشعرت خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري وتأثيره على توسع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا في غياب ركائز الدولة وإنعدام مؤسساتها خاصة بعد قصف مصر والإمارات لمواقع قنوات "فجر ليبيا" دعما لقوات عملية الكرامة، والدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفرنسي للأوروبيين لمساندة التدخل الفرنسي عسكريا في ليبيا وخاصة في الجنوب بهدف مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، بدل مساندة مبادرة دول الجوار وهو ما يفقد الجزائر ورقة الحياد الإيجابية حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين بين عدم تدخلها أصلا في تجاذبات الأطراف الليبية¹.

وتكتم الجزائر إنزعاجها من الدور المصري الخليجي الفرنسي، ولا تجيد استمرار عملية الحسم العسكري حتى لا تجد نفسها مجبرة على الانخراط في لعبة المحاور الإقليمية والدولية وتعقيدات التحالفات الداخلية الليبية بتأييد طرف على آخر بمقتضى موازين القوة لتبقى الحليف الليبي داخل ليبيا لحماية لحدودها وحفاظا على أمنها.

¹ - درواق نصير ، الجزائر والأزمة الليبية، مقالات رأي الجزيرة نت على الموقع: www.aljazeera.net

- وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة تتضمن حلا للأزمة وتمنع الإحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي الدولي في ليبيا.
 - بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود في الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة إتصال ودعم تهدد إستقرارها.
 - قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع دفعه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
 - إعادة فتح الحدود البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لإستئناف التبادلات التجارية¹.

ليست ليبيا فقط التي اشتغلت عقب ما عرف بالربيع العربي، فسوريا واليمن ومصر كانت أيضا ساحات لما سمي بالثورات، وكانت مواقف الجزائر مختلفة من إلتزام الصمت ووصف الأمر بالشأن الداخلي وتحذيرها من تعفن الأوضاع في هذه البلدان، وهو ما حصل فعلا في ليبيا وسوريا، حيث إتجهت المعارضة في هاتان الدولتين إلى السلاح، والنتيجة حرب أهلية، وبالرغم من وصف مواقفها الحيادية بالسلبية إزاء "ثورات الربيع العربي" إلا أنها لم تتراجع عن ذلك وبقيت تحذر من دخول المنطقة في وضع أمني متعفن، وهو ما وقع فعلا وحاليا يحارب العالم ما يسمى "داعش" في كل من سوريا والعراق، وقد يحدث تدخل عسكري في ليبيا بحيث محاربة الإرهاب، وموقف الجزائر يترجح بين موقفها من دعم محاربة الإرهاب العالمي لكونها ضحية له وتواجه تهديده ومن جهة أخرى ترفض التدخل العسكري في سوريا وهو موقف مختلف ويتعارض عن موقفي المغرب وتونس فهاتين الجارتين المغاربيتين

¹ - الجزائر و الازمة الليبية، مرجع سابق الذكر.

تدعمان التحالف الدولي في سوريا، وهي مواقف لا تعجب الجزائر التي تراها مهددة للمنطقة وفي اليمن كان موقف الجزائر واضحاً فهي رفضت التحالف العسكري العربية بقيادة السعودية، ونددت به مهما خلق أزمات دبلوماسية مع السعودية¹.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية المغربية.

1) مبادئ السياسة الخارجية المغربية

كأي دولة لديها مبادئ تحكم سياستها الخارجية وأهداف ترسمها فالمغرب أيضا لها أبعاد ومبادئ تحكم سياستها الخارجية.

1- سياسة توسعية على حساب الدول المجاورة من أجل إستكمال الوحدة الترابية، إذا

ترى المغرب وحسب التصور التاريخي أنها وقعت ضحية التقسيمات الاستعمارية.

2- إحترام مبادئ الأمم المتحدة بعد إنضمامها إليها وعدم التعبئة لأي كتلة شرقية أو غربية.

3- دعم الحق التاريخي للدول في الأراضي التي كانت تسيطر عليها قبل الاستعمار.

4- نصر القضايا العربية والإسلامية عن طريق التركيز على السيادة الوطنية وشرعية

المطالب الترابية والتضامن العربي وكذا الإسلامي، هكذا فمنذ الإستقلال سعت

المغرب إلى تجنيد دبلوماسيتها من أجل الدفاع على "الحق التاريخي" فالسياسة

الخارجية المغربية هي سياسة توسعية معا جيرانها².

¹ - الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات الدولية والعربية، جريدة الرائد يومية إخبارية وطنية.

² - وسيلة الواسع، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري - المغربي، مذكرة مكملة لمنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1954، 2013-2014 ص.

(2) محددات السياسة الخارجية المغربية:**المحدد التاريخي والجغرافي:**

يعتبر المحدد التاريخي والجغرافي من أهم المحددات البارزة والهامة في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية، فالإرث الحضاري والزمان التاريخي عميق جدًا، فتاريخه يمتد عامة ودولة وحضارة إل القرن 18، فطالما لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين ما كان يسمى بلاد السودان وأوروبا، ونشطت أيضا علاقاتها التجارية مع كل من دول غرب إفريقيا ووفقا لذلك انبثقت عنها ثوابت ترسخت عبر الممارسة باعتماد دبلوماسية متفتحة غير منحازة، وربط علاقات ودية على أساس المبادئ والقواعد التي تقوم عليها العلاقات دون أن تخرج من الصيغة المغربية الأصلية نظرًا لخضوعها للخصائص التقليدية والتاريخية والسياسية.

أما المحدد الجغرافي: نهج المغرب سياسة خارجية منفتحة قائمة على التعاون مع الشعوب الأخرى، كون هذا المحدد يخضع إلى المقولة التي تقول: «الشيء الأساسي في التاريخ الذي لا يتغير هو الموقع الجغرافي» و«جغرافية البلد تملّي سياسته» فالمغرب له موقع متميز بواجهتين بحريتين وهو البلد الإفريقي الوحيد الذي يتوفر على ثلاثة أبعاد مختلفة.

وذلك سمح الموقع الجغرافي للمغرب في مختلف مراحل تاريخية بتوسيع وترسيخ نفوذه في القارة الإفريقية.

وبرئاسة مجلس الأمن في يناير 2012 حدد المغرب وأظفي طابعا رسميا على التزاماته القارية وإرادته في تمثيل المصالح الإفريقية، إضافة إلى أن المغرب يعمل من إستراتيجية إفريقية لمقاربة إقليمية على شكل تكتلان ووضع تصور لهندسة دبلوماسية أكثر إستراتيجية بالنسبة لحاجيات وموارد كل دولة¹.

¹ - د. لبين عاشور، محددات السياسة الخارجية المغربية إتجاه إفريقيا على الرابط: rachelcentre.ps/new.php ?

فقد إزداد دور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظراً لإزداد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية ومن ثم أصبحت هذه العوامل جزءاً حيوياً من السياسة الخارجية وتلعب دور مخلص في اختيارات السياسة الخارجية على اعتبار أن تنفيذ معظم السياسات يتوفر ويتطلب معظم المواد الاقتصادية، كما تعد تعبئة تلك المواد أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في معظم الدول النامية، فقد أخذت ظاهرة الإهتمام بالعمل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والإستثمارية تزداد في ظل تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم وأخذت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية الأم الذي دفع الدول إلى تركيز إهتمامها إلى حشد أكبر قدر ممكن من الموارد لمواد لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية بكل أبعادها المحلية ولم يعد خافياً أن استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية وجلب الإستثمارات قد أصبح نموذجاً باستخدامه صانع القرار في مختلف الدول النامية، حيث يقع على قادة هذه الدول مسؤولية الإختيار بين القرارات في حل موارد محدودة، فبالرغم من محدودية الموارد الاقتصادية التي يتوفر عليها المغرب، فإنه يقدم تجربة ناجحة على الصعيد الإفريقي والمغاربي من حيث الإنفتاح والمناخ الإستثماري، فهو ثاني بلد من حيث الإستثمارات الأجنبية هو جنوب إفريقيا والخبرة المالية والبنكية، مما يؤهلها لتفعيل دوره إقليمياً عن طريق خلق قاعدة إقتصادية تخلق المنافسة الاقتصادية ومبدأ الاعتماد المتبادل¹.

الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية محدداً رئيسياً لمركز الدولة في معادلات التوازن الدولي والإقليمي، لأنها تؤثر إلى مدى قوة أو ضعف الدولة.

فالمغرب توفر على موارد معدنية هامة فهو ثاني بلد منتج للفسفات في العالم وأول مصدر له ويتوفر على ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي وتقدر نسبة اليورانيوم التي يمكن

¹ - محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا، مرجع سابق الذكر.

استخراجها من الفسفات المغربي 6 ملايين طن وهو ما يعادل ضعف المخزون العالمي المكتشف حالياً. كما يضم مخزوننا من الحديد والمعادن وتحثل السياحة في قطاع الخدمات موقع ريادي وتعلب دوراً هاماً في اقتصاد المغرب، حيث تعد النواة الأساسية لقطاع الخدمات بالمغرب، ما جعل العلاقات الخارجية للمغرب تنوع خاصة مع الدول الكبرى والأجنبية فتعتبر المغرب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عاملاً مهماً في شمال إفريقيا وذلك بالنظر لموقعها الإستراتيجي الذي يتميز به وانفتاحه على المحيط الأطلسي الذي يعتبر بوابه لمرور السفن الأمريكية وإلى منطقة الشرق الأوسط، وكذا فرنسا التي ترتبط بعلاقات متميزة مع المغرب فهناك تفاهم سياسي وشراكة إقتصادية يلفت مستوى عال إذ وصلت عدد الشركات الفرنسية بالمغرب إلى حوالي 750 شركة¹.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية المغربية:

المملكة المغربية عضو في الأمم المتحدة وعضو مؤسس لكل من جامعة الدول العربية، وإتحاد العرب العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز الملك الحالي محمد السادس هو رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

(1) التوجه العربي:

يدعم المغرب البحث عن السلام العادل في الشرق الأوسط ويشجع المفاوضات الفلسطينية- الإستراتيجية داعياً الاعتدال من الجانبين في عام 1986 وبقيم المغرب علاقات وثيقة مع السعودية ودول الخليج العربي التي قدمت للمغرب مساعدات مالية كبيرة والمغرب أول دولة عربية أدانت غزو العراق للكويت وأرسلت قوات للمساعدة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وكان المغرب أول عربية إسلامية إشتراك لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وأسهمت المغرب عبر الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الإفريقية.

¹ - مريم الخياري، المساعدات الخارجية للمغرب، المحددات والأهداف على الرابط:

القضية الكبرى في العلاقات الخارجية المغربية مع الجزائر من أجل إسترجاع المملكة للصحراء الغربية ولا تزال بين المغرب والجزائر متوترة على مدى عدة عقود¹.

(2) التوجه نحو إفريقيا:

يحتل التوجه الأوروبي الإفريقي مرتبة مهمة في الدبلوماسية المغربية، وذلك لعدة أسباب أهمها الوضع الجغرافي للمغرب كدولة إفريقية بالأساس بالإضافة لتشكلات الاجتماعية والثقافية لعناصره السكانية.

المملكة المغربية عضو فعال على المستوى المغربي العربي وفي الشؤون الإفريقية رغم إنسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية، لا يزال المغرب يشارك في تنمية الاقتصاد الإقليمي، كما أنه يحتو على أكبر ميناء في حوض البحر الأبيض المتوسط وهو ميناء طنجة.

وبالموازاة مع العمل الثنائي، فإن المغرب يبقى متميزا بحيويته ودأبه على مستوى المنظمات الإفريقية الإقليمية، كما أن المغرب يولي إهتماما خاصا بقضايا التنمية في إفريقيا خاصة في الدول الأقل تقدماً وذلك من خلال تنظيمه للملتقيات التي تعالج القضايا ذات الأولوية بالنسبة للقارة الإفريقية².

(3) التوجه نحو الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

للمملكة المغربية روابط وثيقة وطويلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر المغرب أول دولة بالعالم اعترفت باستقلال الولايات المتحدة. وكان المغرب دائما وبسبب موقعه الاستراتيجي محل أنظار الأوربيين حين حاول الكثير من الملوك التقرب من ملك المغرب.

¹ - عادل بن علي الفرحان المرعي، العلاقات السعودية المغربية ودورها في تقرير الأمن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاستراتيجية تخصص الدراسات الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 72.

² - التوجهات الجديدة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية على الرابط: 2106/09/13 على www.jadidpress.com.

وفي العصور الحالية وبالتحديد عندما سيطرت فرنسا على المغرب، إنخرط وجيز عدد من المغاربة في الجيش الفرنسي وبعد نهاية الإستعمار هاجر الكثير من أبناء المغرب إلى عدة دول أوروبا، بسبب ظاهرة البطالة وقام المغرب بالعمل على تأسيس شراكة مع الاتحاد الأوروبي مرت بمراحل عديدة تهدف إلى إرساء علاقات متوازنة قائمة من مبادئ التبادل والشراكة والتنمية المشتركة في إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان¹.

أهم المواقف و الأحداث التي شهدتها السياسة الخارجية المغربية في عهد محمد السادس.

1) موقف الدبلوماسية المغربية من الأزمة المالية.

شكلت أزمة مالي وما تلاها من تداعيات التدخل الدولي في منطقة الساحل والصحراء، إختيارًا لأدوار القوى الإقليمية المتنافسة، خاصة الجزائر والمغرب، إذ سعت كل دولة لمحاربة التأثير على الوضع المالي بما يضمن لها حماية مصالحها الإستراتيجية. تطمح المغرب على مدى العامين المنصرمين على كسب نفوذ إقليمي من خلال دورها في أزمة مالي وهو الدور الذي تنافس المغرب والجزائر صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة، فالمغرب شاركت في التدخل العسكري الذي قادته فرنسا في مالي وذلك عن طريق فتح المجال للطيران الفرنسي، فهي مع عملية عسكرية تضمن الحدود مع مالي وهذا أمر يتم تقاسم مع الجزائر التي ترفض دولة مستقلة للأزواد².

2) موقف السياسة الخارجية المغربية من الأزمة الليبية و الربيع العربي:

تحاول المغرب المساهمة في حل الأزمة الليبية، من خلال إحتضان لجولات الوساطة بين الفصائل الليبية، بهدف الخروج بحل سلمي، يبرز المغرب هذا العمل الدبلوماسي بأنه يندرج تحت إطار التعاون القائم بين المغرب والأمم المتحدة بالإضافة إلى ذلك تشارك في

¹ - عادل بن علي الفرحان المورعي، نفس المرجع السابق، ص 73.

² - كريم مطلوع، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، نفس المرجع السابق، ص ص 283 - 284.

الحوار بهيئات دبلوماسية بصفة مراقب، ويتناول الحوار الليبي ثلاث نقاط تتعلق بالجانب الأمني للتوقف عن الاقتتال وتهيئ الوضع للتوافق حول الشخصية التي ستقود حكومة الوحدة الوطنية¹.

الدبلوماسية المغربية تجد بشكل تجريبي وإيجابي مع التحولات في النظام الدولي والأنظمة الفرعية، وتداعيات البيع العربي الذي أسقط العديد من الأنظمة العربية وأدخل المنطقة في مرحلة عدم اليقين، أدى إلى تخوف المغرب من انتقال هذه الموجة إليها فقامت بإنشاء أكاديمية من أجل حماية حقوق الإنسان ودراسة أسباب نشوب موجة الربيع العربي من أجل تفاديها لكن 2011 خرج الآلاف من المقاربة في تظاهرات لعدة أيام من أجل إسقاط النظام الذي لا يتماشى مع مطالب الشعب، لكن لم ينتظر النظام طويلا، ففي 09 مارس 2011 أعلن محمد السادس تعديلات دستورية يتنازل فيها الملك عن جزء من سلطاته لرئيس الوزراء والبرلمان².

المطلب الثالث: المقارنة بين الجزائر والمغرب من حيث النظام الاقتصادي السياسي والعسكري.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة النظام الجزائري والمغربي من الناحية السياسية الاقتصادية وكذا العسكرية والمقارنة بينهما.

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، فهي بوابة إفريقيا ويمتد عمقها الجغرافي في القارة السوداء بمساحة جغرافية تقدر بـ 2.381.741 كم² وبذلك تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا بعد تقسيم السودان وهي تمثل بذلك $\frac{1}{4}$ من مساحة أوروبا، يحدها من الشرق تونس

¹ - حميد السموني، مزار أطلع، رئيس الحكومة على المناخ العام للحوار بين أطراف الأزمة بالميزات بالمغرب ويساهم في إيجاد حل سياسي للصراع بليبيا تم التصفح في: 09/15/ على الساعة 12:30 على الرابط:

<http://www.almaghribia.ma/content-item.php?id=196001>.

² - Krista Hendry, Morocco After the Arab uprising : kg policy recommendations. [http:// www. fils. ethz. ch/isn/ 174903/shrtr1320.moroco.1oupdp](http://www.fils.ethz.ch/isn/174903/shrtr1320.moroco.1oupdp).

وليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومن الجنوب يحدها كل من النيجر كما تمتلك الجزائر موارد طاقوية هامة من بينها البترول والغاز الطبيعي بنسب كبيرة في الجنوب¹.

أما المغرب فتقع أيضا في شمال القارة الإفريقية، ويعتبر بوابة إفريقيا من الغرب ويمتد في عمق جغرافي وتبلغ مساحة المغرب 447.000 ويحدها من الشرق الجزائر ومن الجنوب الصحراء الغربية، أما من الغرب المحيط الأطلسي، وتوفر المغرب على مخزون هام من الفوسفات وإمكانيات زراعية وسياحية².

1) من حيث طبيعة النظام الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية نجد أن الجزائر ستفوق من حيث الدخل المحلي الخام بأكثر من 237684 مليون دولار عن المغرب بـ 135742 مليون دولار. كما يظهر تفوق الجزائر من حيث الموارد المتاحة فوراً، إذ يؤثر البترول والغاز في مقدمة عناصر القوة المحركة، وتأثير الجزائر في المرتبة الثامنة الأكبر مخزون احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي رابع أكبر مصدر للغاز وتمثل المرتبة الرابعة عشر من حيث احتياطي النفط، بينما يستورد المغرب معظم حاجاته من الطاقة النفطية من دول الخليج، كما أن الجزائر متفوقة من حيث الخامات الأولية منها الحديد الخام، اليورانيوم الرصاص والزنك وغيرها. وما سعي المغرب لضم الصحراء الغربية إلى محاولة من النظام الملكي إيجاد نوع من التوازن من حيث الموارد الطبيعية، ومن ثم رفع الدخل المحلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وضع المغرب لبلوغ هدفه خطة واسعة لاستغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية³.

¹ - ستار تايمز، موقع الجزائر أهميته على الرابط: www.startimes.com

² - ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، دار الخطابى للصناعة والنشر، ط1، 1985.

³ - إ. حمد العقيد وآخرون (معدون)، "دول مدن - الجزائر"، (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2009)،

Moqatel :chline[<http://www.moqatel.com/openshare/behath/Dwal-Modn1 /Algeria /sec 05. doc. Acvt .htm>]

وركز المغرب في خطته على توسيع استغلال الفوسفات الصحراوي متخذًا جملة من التدابير تمثلت في القيام بصفقات جديدة وفتح المزيد من المناجم وتحسين البنية التحتية المتوفرة.... الخ، وفي هذا السياق قام المكتب الشريف للفوسفات (الشركة المغربية للفوسفات) بتاريخ 10 فيفري 2004 بإعداد برنامج تنموي الخمس سنوات (2004-2008) من بين ما تتضمنه هذه الخطة هو استثمار لرؤوس أموال جديدة في مناجم بوكراع والتي بدورها من إنتاج وتصدير الفوسفات الصحراوي، وتنتهي هذه الاستثمارات الجديدة لخلق الظروف المناسبة لبدء إنتاج حامض الفوسفور في الصحراء الغربية، وفي هذا الصدد ثم بالفعل في العام 2002 القيام بتوسيعات جديدة وزيادة في وتيرة الحفر في مناجم بوكراع مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الفوسفات الصحراوي بـ 11% بينما لم يتجاوز إنتاج الفوسفات المغربي في هذه الفترة 5%، مما ساعد المغرب على تقوية مكانته في العالم كأول مصدر للفوسفات¹.

ومن ثم فغن الاستغلال المفرط للفوسفات الصحراوي من قبل المغرب يعطي نفسا جديدًا لإقتصاده وبمكته من احتلال مركز من موقف في السوق العالمية للأسمدة الكيماوية ويجعله أحد المتحركين الكبار لهذا المورد في العام.

كما رفع المغرب من وتيرة له للثروة السمكية الصحراوية، فعلى سبيل المثال في ميدان الصيد التقليدي إعطاء المغرب في سنة 2002 في منطقة وادي الذهب وحدها ثلاثة عشر ضعف ما إصطادته إسبانيا 1975 في المياه الإقليمية الصحراوية.

أما فيما يخص الصيد الحديث فيلاحظ ارتفاع سريع منذ سنة 2000 في نسبة الكميات المصطادة، ففي سنة 2000 ثم اصطياد 900 ألف طن وفي 2002 شكل الارتفاع حوالي 66%، أما بالنسبة التي قدرت لعام 2004 فتصل إلى 122%، وهذا ما دعم الخزينة المغربية بـ 1.7 - 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا، أما قطاع الصيد أعالي البحار الذي

¹ ع. سالم محمد فاضل، "مدخل في اقتصاد الصحراء الغربية (الجزء الثالث)"، إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين [http :www.upes org/body1asp?Feild = raportfid=10]، (2007-06-04)upes.org :on line

يتألف أسطوله من حوالي 300 وحدة ويتخصص بالأساس في صيد الرخويات فينتج ما يعادل 12% من النتائج الإجمالي المغربي¹.

لكن من حيث التنافس الاقتصادي، فإن المغرب متفوق على الجزائر، فحسب التقرير العالمي السنوي 2009-2010 لمنندى دافواس الاقتصادي حول التنافسية الاقتصادية تم تصنيف المغرب في المرتبة 73 من أصل 134 بلدا، في حين جرى تصنيف الجزائر في المرتبة 99².

(2) من حيث النظام العسكري:

بالنسبة للقوة العسكرية فرغم القوة الشاملة أصبحت تركز أساسا حول العاملين الاقتصادي والسياسي، إلا أن القوة العسكرية مازالت ذات أهمية كبيرة في سياسة الدول باعتبارها الأداة النهائية لتحقيق أهدافها، ونحتاج هذا الاستحضار معطيات هامة أوردها تقرير صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (واشنطن)، حيث يكشف بأسلوب المقارنة توازن المقدرات العسكرية بين المغرب والجزائر.

فمن الناحية البشرية يتفوق الجيش المغربي على نظيره الجزائري، حيث يؤكد التقرير أن حربه مع البوليساريو أسهمت في تطوير الجيش المغربيين ليس من حيث العدد فقط وإنما من حيث الخبرة القتالية أيضا.

أما من ناحية العدد فيشير التقرير إلى أن عدد قوات الجيش المغربي ظلت في تزايد مطور منذ 1975، لكنه عرف طفرة كبيرة ما بين 1958 و1990، أي خلال الحرب مع البوليساريو، بحيث ارتفع من (149 ألف) جندي، لتصل في حدود سنة 2005 إلى (196 ألف وثمانمئة جندي)، إضافة إلى (150 ألف) جندي في الجيش الاحتياطي³.

¹ - ع. سالم محمد فاضل، "مدخل في اقتصاد الصحراء الغربية (الجزء السابع)"، مرجع سابق الذكر.

² - الجزائر - البنك العالمي"، (31-03-2009)، على موقع وزارة الخارجية على:

[http://193.194.78.233/ma-ar.php ?story=09/03/31/5381288]

³ - "الحرب الباردة بين المغرب والجزائر"، بوابة المغرب،

online :gatmaroc.com[https://news.gatmaroc.com/1239val-between-maroco-and-algeria.html]

أما المجال الذي أسهم فيه الإضطراب الداخلي في الجزائر والحرب على الإرهاب فهو تطور عدد القوات شبه العسكرية، أي الدرك الوطني والأمن والحرس الجمهوري، التي ارتفعت من (30 ألف) رجل سنة 1986 إلى أزيد من (181 ألف) في سنة 2004، نظرا الدور هذه القوات في حماية الأمن الداخلي في الجزائر، في حين لا يتجاوز عدد هذه القوات في المغرب (24 ألف) رجل بينهم (21 ألف) من الدرك الملكي¹.

أما تقنيا، فإن الدولتين متقاربتين، وبينهما تنافس قوي من أجل تقليص الهوة، حيث يكشف التقرير أن الترسانة التسليحية للمغرب تتمثل في 744 دبابة قتالية، و559 من المدركات و785 ناقلة للجنود مصفحة، و255 مدفعية ذاتية الدفع، و190 مدفعية مقطورة و39 قاذفة صواريخ، أما القوات الجوية المغربية فتتوفر على ما مجموعه 95 طائرة مقاتلة و24 من طائرات الهليكوبتر الهجومية في حين تتوفر قوات المغرب البحرية على أربعة زوارق محملة بصواريخ، و23 من الزوارق الحربية، وأربع سفن برمائية.

3) من حيث النظام السياسي

من ناحية النظام السياسي، فهي من أهم نقاط الاختلاف الهامة في السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية (طبيعة النظام)، إذ تبنت الجزائر ومنذ الاستقلال نظام جمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية تمارس فيها السلطة من طرف الشعب إلى غاية الثمانينات كان يعتبر نظاما ثوريا قائما على الحزب الواحد وكان يستمد شرعيته من الثورة والتاريخ، ولكن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 دخلت الجزائر في التعددية الحربية ما جعلها تتخلص من مفهوم الشرعية الثورية.

¹-الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب، مرجع سابق الذكر.

من جانب آخر فإن المغرب اعتمد على نظام ملكي كان وما زال إلى غاية السياسة والمنظمات النقابية والجماعات المحلية تساهم في تنظيم المواطنين، والملك يلقب بأمر المؤمنين والممثل الإسمي للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها¹.

¹ - عادل بن علي الفرحان المورعي، العلاقات السعودية المغربية، ودورها في تعزيز الأمن العربي، مرجع سابق، ص

استنتاج الفصل الثاني:

الملاحظ من خلال دراستنا للسياسة الخارجية الجزائرية يتضح لنا أن الجزائر إتخذت مرجعيات تتسم بسياستها الخارجية بصفة خاصة بالمواثيق والداستير من بيان في أول نوفمبر 1954 الي الدستور الحالي، فمبادئ السياسة الخارجية لم تتغير رغم ما شهدته من تغير في هرم السلطة ولكن مبادئها بقيت ثابتة أهمها:

- دعم الشعب في تقرير المصير والاستقلال.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أما فيما يخص السياسة الخارجية المغربية. فهي سياسة توسعية علي جيرانها

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

مقدمة الفصل

إن مسيرة العلاقات الجزائرية المغربية منذ إستقلال البلدين ،سجلت بكل وضوح ما عرفته من تعثرات و إنتكاسات و تصدعات تسببت في حدوث أزمات متوالية كادت في الكثير من الأحيان، أن تؤدي إلي ما لا تحمد عقباه، أزمات لم تكن متوقعا ولا محتملا ولا منطويا حدوثها بين دولتين تؤلف بين شعوبها روابط الحوار والمصير المشترك.

في دراسة لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية لابد من الإحاطة بأهم ما شهدته كل من الدولتين من تطورات من حيث البنية الداخلية من النظام السياسي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الخارجية.

المبحث الأول: النزاع كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية المغربية

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية في النصف الأول من القرن السابع عشر بتراكمات وتدخلات مغربية في التراث الجزائري ومحاولات أترك الجزائر التدخل للوقوف إلى جانب بعض القوى المغربية، وإقامة علاقات مع أندلسي سلاو المجاهد العياشي ومقدمي تطوان ثم الدلائين.

تطور علاقات الجزائر مع المغرب في عهد العلويين، بالتدخل، حيث قاموا باعتدائهم على الأراضي الجزائرية، من طرف محمد الشريف الذي تصدي له الجزائريين وأرغموه على توقيع إتفاقية رسم الحدود¹.

ولقد شهدت العلاقات المغربية الخارجية مع فرنسا تعاون ضد جيران المغرب من بينها الجزائر، ولكن ذلك لم يثمر لرفض المسؤولية الكبار في المخزن الإسماعيلي نتيجة للتواصل الجهادي بين الجزائريين والمغاربة ضد السفن الأجنبية التابعة لدولة معتدية وذلك في المياه المتوسطية والأطلسية، وفي تلك الفترة حدثت صدمات كثيرة بين الجزائر والمغرب واستدعى تدخل القوى الخارجية خاصة الفرنسية لتأجيج الصراع وعلي الرغم من ذلك لعبت الجزائر دور مهم وعنصر أساسي في المعادلة الإسبانية المغربية فقد عملت دور الوسيط بين

¹ - بن قايد عمر، أضواء على علاقات الجزائر والمغرب الأقصى، مجلة للوحدات للبحوث والدراسات، العدد 17، 2012.

الدولتين في الكثير من الحالات السياسية، فالعلاقات الجزائرية المغربية كانت تسير في فضاء التعاون¹.

وعلى الرغم من أن البلدين الجزائر والمغرب يمشیان في فضاء عربي إسلامي واحد وهو العالم العربي والأمة العربية، والروابط المشتركة من لغة ودين كلها تشكل أساسا صلب لأي وحدة إندماجية خالصة، والغالب على العلاقات الجزائرية المغربية هو سمة الصراع والتنافس وهذا منذ استقلال البلدين، إذ دخلت في سنة 1963 في نزاع عسكري بسبب قضية الحدود وهو ما بقي تأثيره مستمر إلى يومنا هذا ويعود أساسا هذا التناقض بين فعل الإيمان بالوحدة والعدائية في واقع العلاقات إلى النمط السلطوي في الحكم السائد بين البلدين، وما كيان الرمل ومساحات الأرض في تندوف سنة 1963 أو قضية الصحراء الغربية 1975 سوى ذرائع للمنافسة بين النظامين الذي يرى كل منهما تهديدا في الآخر.

لقد كانت العلاقات آنذاك نشير بمستقبل مغاير بعد زيارة قام بها الملك الحسن الثاني إلى الجزائر لتهيئة الرئيس أحمد بن بلة والحكومة الجزائرية يعيد استقلالها وإعتبر الحسن الثاني استقلال الجزائر مكمل لإستقلال المغرب مؤكدا على الدعم المغربي للجزائر وسيكون إمتداد لدعمه لقضية تحررها من الاستعمار الفرنسي، وعودة الحسن الثاني إلى المغرب حدث على إثر مناوشات بين الجيش الجزائري والمغربي وقعت حرب التي سميت بحرب الرمال.

لقد شهدت العلاقات الثنائية طورا ملحوظا بعد الانقلاب الذي أجراه العقيد هواري بومدين على الرئيس بن بلة وأطاح بحكمه وتأسست نواة الاتحاد المغربي ولقد رسخ العقيد هواري بومدين فكرة التعاون المغربي.

وبهذا عرفت العلاقات الجزائرية المغربية مراحل من المد والجزر لا ينهايان على العلم أن التطبيع الكامل بين المغرب والجزائر، فبعد تعرض الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى

¹ - عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب، الجزائر دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 35.

أزمة صحية أدت إلى وفاته حل مكانه الرئيس شادلي بن جديد الذي وجد فيه الملك المغربي محورا يعيد العلاقات المغربية أحسن مما كانت عليه¹.

إلا أن هذا لم يدم طويلا فلقد إختزقت العلاقات الثنائية والتعاون المغربي الجزائري وهذا نتيجة استقالة الرئيس بن جديد تحت ضغط الأزمة الداخلية في البلاد نتيجة ظهور جبهة الإنقاذ التي إكتسحت الانتخابات وتعطيل المسار الانتخابي.

وبعد أن انتقل إلى الحكم الرئيس محمد بوضياف بعد مغادرته المغرب، أكد إلتزامه لإيجاد حل سريع لمشكلة الصحراء الغربية إلا أنه لم يصل إلى مراده، فتوفي إثر طلاقات نارية في قاعة إجتماعات في عنابة 1992، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين إذ إندلعت أزمة حادة بعد ذلك بين الجارتين إثر تورط رعايا من أصول جزائرية ومغربية في هجمات في فندق أطلس أنستي في مراكش التي إنعكست سلبا على العلاقات البلدين 1994، مآدى إلى غلق الحدود البرية وفرض التأشيرة، إذ لما توفير الرئيس بوضياف خلفه الرئيس "اليمين زروال" الذي قد استقالته مباشرة ما أدى إلى حالة الفراغ المؤسسي ما فرض على أصحاب القرار إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة عام 1999 ليفوز الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

وعندما توفي الملك الحسن الثاني في 1999 إنتقل الرئيس بوتفليقة المنتخب حديثا بهذه المناسبة إلى الرباط حيث تكلم على مستقبل العلاقات بين البلدين واستقبلته العاهل المغربي محمد السادس لبدء عهد جديد مع الجزائر وكفاه ذلك بقده الحدود إلا أنه ف هذا اليوم حصلت مجردة رهينة راح ضحيتها 30 مدنيا على يد الجماعة الإسلامية التي تقول أن الجزائر لها قواعد خلفية في المغرب، فقد تبخرت كل آمال إعادة تضييع العلاقات بين الجزائر والمغرب².

¹ - توفيق مدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسات تاريخية سياسية، دمشق، من منشورات إتحاد الكتاب العربي، 2006، ص 25-26.

² - وسيلة الواسع مستقبل الإتحاد المغربي في ظل لتنافس الجزائري المغربي، نفس المرجع السابق، ص 27.

ولقد تجدون اللقاءات بين الرئيس الجزائري والملك المغرب محمد السادس إلا أنها لم تنتج ومن بين هذه اللقاءات لقاءهما على هامش القمة الأفروأوروبية في القاهرة وقد إعتبر الكثير أن هذا اللقاء إشارة على تحسن ملحوظ ستعرض اللقاءات الجزائرية المغربية، لكن سرعان ما عاد التوتر أن أقبل أحد المغاربة على إسقاط العلم الجزائري من أعلى القنصلية الجزائرية بالمغرب ما جعل الجزائر تدين بشدة هذا العمل وإنتهاك مكاني قنصليتها.

وتعود هذه الأزمة بعدما شاركت الجزائر في مؤتمر دعم الشعب الصحراوي والذي طالت فيه الجزائر بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتكفل أكثر بمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية، هذا الطلب استقر المغرب بشكل كبير التي ترى أن البولساريو ومن ورائه ليسو سوي جزء من المغرب.

خلاصة القول أنها كما يجمع الكثير من المحللين الذي يرون أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تتضح لأن ملفات العقد المتراكم تعود إلى ما قبل إستقلال الجزائر التي عملت على دعم ملف الصحراء الغربية التي يؤكد بعض المفكرين أنها إمتداد لحرب الرمال الحدودية بين الجزائر والمغرب.

المطلب الثاني: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية.

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية مظاهر عديدة تجمع بين البلدين إما بالتعاون أو التنافس أو النزاع ولعل ما يميز هذه العلاقات في مجالات معينة خاصة منها التنافس السياسي والتنافس على التسليح، وكذا التنافس الأكثر وضوحاً وتعقيداً، هو قضية الصحراء الغربية وأزمة الحدود والتي لها الحط الأوفر لتجميع بين البلدين في إطار صراعي تنافسي.

* مشكلة الحدود.

إذا كانت بريطانيا التي لعبت الدور الأساسي في وضع الكثير من حدود المشرق الغربي، فإن فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور، وبنفس الدينامكية في منطقة المغرب العربي، وعلى الرغم من أن الأجزاء من الحدود السياسية بالمنطقة كانت مرسوم قبل مجيء

الإستعمار الأوروبي إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يحزمون بذلك أن ظاهرة الحدود بشكلها الحالي يعود إلى الدور الإستعماري¹.

لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثانية في منطقة المغرب العربية أثناء الفترة الإستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها، فالنقسيم السياسي للمغرب العربي وليد النفسيات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القرى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الجغرافيا الطبيعية أو خصائص المجتمعات المغاربية المجاورة، مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التماس في مناطقها.

فيما يخص الجزائر و المغرب وباعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على الإقليم المغاربي، فإن النزاع الحدودي أو النقاش في الملف الحدودي كان الأبرز².

أولاً: مبدأ الحق التاريخي "التصور الجزائري".

يعود أصل هذا المبدأ في القانون الروماني فيما يخص ملكية العقارات بمعنى كل ما تمتلكه إستمر في إمتلاكه، إن التصور الجزائري للحدود المورثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر وأيضاً تفاعلها بقوة قبل تأسيس منطقة الوحدة الإفريقية التي كانت أهم المبادئ المؤسسة عليها.

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الإستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية 1982 تضمن إن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تضل قائمة حسب ما خطته القوى الاستعمارية

¹ - محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي المغرب: إفريقيا، الشرق، 1999، ص 39.

² - عنيفة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، ص 77.

هذا ما أكده الرئيس من بلة في أكتوبر 1963 حيث قال «أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار».

إن هذا المبدأ هو الذي عملت عليه الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والسند الرئيسي لإحتجاجها أمام المطالب المغربية، إتجاه أراضيها تندوف- بشار إستناداً إلى حقها التاريخي¹.

ثانياً: مبدأ الحق التاريخي "التصوير المغربي".

أطروحة الحق التاريخي المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدود متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها "علال الفاسي"^{*} الذي أصدر كتاب يتضمن خريطة المغرب الكبير (الملحق رقم 01)، كما حددها بصم في أجزاء موريطانيا، بشار وتندوف (التابعة للسيادة الجزائرية)، وجزء من مالي والسنغال، وسبة ومليلة (الخاضعات للسيادة الإسبانية) وكذلك إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.

يرى المغرب أن هذه المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخياً إمتداد للسيادة المغربية وبالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي وعارض مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار وتجسد هذا أثناء توقيع على ميثاق الوحدة الإفريقية حيث تقدمت بعثتها في 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى أن الإنضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كإعتراف صحيح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض من طرف المغرب ولا بإعتباره تخلياً من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا².

¹ - محمد رضوان، المرجع السابق، ص 95.

^{*} - "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي.

² - كفسي نجلا، العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها وقعتها تطورها ومستقبلها (1963 - 1994)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012 - 2013، ص 14.

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب قائم على تصور إسلامي للحدود بمعنى أنه مبني على قاعدة البيعة، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود مجموعات بشرية البنى التي تدين بالولاء للسلطان المغربي¹.

إن لكل طرف وجهة نظره سواء جزائري أو مغربي فكل دولة دافعت عن حقها التاريخي في الحدود المورثة بتقديم أدلة وبراهين من أجل إثبات شرعية حدودها ولكل هذه المبررات أفش نتيجة فعلية زادت في حدة تأزم الوضع والحقيقة أن النزاع تطور إلى المواجهة مسلحة تكيد فيها الطرفين خسائر كبيرة.

ثالثاً: حرب الرمال 1963.

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر قضايا المغرب العربي سخونة حيث وصلت إلى الإشتباك المسلح في عام 1963، وقد كان الجانبين قد اختلف حول منطقة تندوف التي كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها والتي كانت تعدها المغرب أرض مغربية إقتطعتها فرنسا لصالح الجزائر، وعلى أثر حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962 إحتلت القوات المسلحة المغربية بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها ورفضت الانسحاب منها قبل إجراء استفتاء بين سكانها، يخيرهم بين الإنضمام إلى الجزائر أو المغرب².

فقد دخلت القوات المغربية منطقة حاسي البيضاء، وقرى يونو و ننجوب وحاسي بغير في جويلية من عام 1963م.

حيث أرسلت الجزائر جيشها إلى المناطق التي يدعى المغرب أن لديه حقوق تاريخية فيها والمتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري، وقام المغرب بعمليات لحبس النبض للتعرف على ردة فعل الجزائر، فأرسل عدة أفراد مسلحين من جيش إلى منطقة

¹ - محمد رضوان، نفس المرجع السابق، ص 86.

² - شريف راضية، حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب، الأسباب والإنعكاسات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 53.

حاسي بيضة الواقعة بتندوف داخل التراب الجزائري بحجة جلب الماء من هذه المنطقة فوجهت الجزائر لهم تحذيراً من دخول أراضيها، وتكرر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى الصحراء الجزائرية رغم تحذير الجيش الجزائري لهم، ما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم بشار وتندوف تمنع دخول الجنود المغربية الذين حاولوا إنتهاك حرمة التراب الوطني ووقع هناك قتلى وجرحى، ودخلت المغرب والجزائر في حرب دامية استمرت قرابة أسبوعين سميت بحرب الرمال لوقوع رياحها في الصحراء.

توقفت المعارك بوساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت منظمة الوحدة الإفريقية بإرساء إتفاقية لوقف إطلاق النار في 20 فيفري 1964 في مدينة باماكو دولة مالي، ولكن خلفت توترًا مزمنًا في العلاقات الجزائرية المغربية مازالت آثارها موجودة إلى الآن.

أما بالنسبة لموقف البلدين فقد طالبت المغرب بالأراضي الجزائرية من فرنسا الاستعمارية قصد التوسع شرق مستندًا إلى خريطة المغرب الكبير التي نشرها علال الفاسي في 07 جويلية 1956 التي تدعي أن للمغرب حقائق تاريخية ترجع إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.

أما الجزائر تنتظر لتلك الأراضي أنها حق طبيعي، وطالبت بعدم المساس بالحدود التي رسمها الاستعمار الأجنبي بالاستناد لمؤتمر باندونغ في 1956¹.

رابعاً: غلق الحدود وفرض التأشيرة 1994

حين نعود إلى قضية الحدود الجزائرية المغربية تاريخياً نجد أنها تشكل دائماً موضوعاً شائكاً في العلاقات بين البلدين الجزائر والمغرب في حرب الرمال 1963 وبعد رفض المغرب على توقيع إتفاقية ترسيم الحدود أصبح الجزائر متخوفة وإنخفض لديها مؤشر الثقة في المغرب في ظل نمطها الحالي لأسرة (ملكية واحدة) إلى درجة لم تعد تصدق أي شيء

¹ - محمد بركات، مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية وأثارها السلبية، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، واد النيل، المهندسين، 2005، ص 109-111.

يصدر من هذا النظام من جانب آخر المشكلة لا تكمن في شريط الحدود بين البلدين لكن أيضا تكمن في أن المغرب ضمينا لا تعترف بخط الحدود الطويل للجزائر مع الصحراء الغربية وموريطانيا ومالي والنيجر، إن المغرب لا يزال يفكر ضمينا وجديا في استرجاع صحاري أدرار وتونه التي يحسبها المغرب جزء من خريطة الوهمية.

تعد سنة 1978 التي تم غلق الحدود بسبب التهديدات المغربية بشن حرب على الحدود الغربية الجزائرية على شاكلة حرب 1963 لإسترجاع الأراضي ومطاردة الصحراويين في الأراضي الجزائرية، لكن بعد ذلك تدخلت المملكة العربية السعودية وتم فتح الحدود في ماي 1988 تزامنا مع بناء إتحاد المغرب العربي، وبعد عدة شهور من فتح الحدود بدأت الاضطرابات في الجزائر بين الدولتين¹.

تعود واقعة غلق الحدود بين الجزائر والمغرب عام 1994 عندما اتهمت المغرب شبانا فرنسيين من أصول جزائرية بذلك الهجوم على المنشآت السياحية في مراكش معتبرة أن مخابرات الجزائر كانت وراء هذا التفجير الدموي والمعنيون هم سجناء مغاربة².

إعتبرت الجزائر هذا القرار إهانة وتعسفا، وكان ردها هو إغلاق الحدود البرية وفرض التأشيرة التي تستمر حتي الوقت الحالي، وبحلول أوت 2014 تكون قد مرت عشرون سنة على إغلاق الحدود البرية لتصبح رفقة كوريا الشمالية والجنوبية، الحدود الأطول برا المغلقة وكذلك من الناحية الزمنية ورغم تغير هرم السلطة في البلدين، فقد رحل الملك الحسن الثاني، وتولى محمد السادس، وبدورها شهدت الجزائر إختيار رئيس جديد وهو عبد العزيز بوتفليقة والتطور الوحيد الذي حصل هو إلغاء التأشيرة، حيث الغي المغرب التأشيرة عام 2005 والجزائر قامت بذلك عام 2006، وتستمر الرحلات الجوية، في المقابل تستمر الحدود البرية مغلقة، ورغم طلب محمد السادس لفتح الحدود في خطاباته الرسمية الموجهة إلى الشعب

¹ - السيد حمدي بحظية، الحدود الجزائرية المغربية <http://www.essahara.com/news/2011/08/08>

² - حسين مجدوبي، مأساة المغرب والجزائر... عشرون سنة على الحدود البرية المغلقة على الرابط:

المغربي ضمن نظريته لبناء المغرب العربي، تؤكد الجزائر أن لها مطالب أمنية بالدرجة الأولى يجب على المغرب الإلتزام بها، فخلال السبعينات كانت تطالب بوقف مرور السلاح من المغرب إلى الجماعات المسلحة في الوقت الراهن يؤكد أكثر من مسؤول ومنهم وزير الخارجية رمطان لعمامرة أن فتح الحدود رهين أساسا بالإلتزام المغرب وقف مرور المخدرات "القنب الهندي" ومحاربة التهريب عبر الحدود وأصبح منع المخدرات ومكافحة التهريب من العناصر الرئيسية في أي إستراتيجية لرفض فتح الحدود¹.

* التنافس على الزعامة.

بسبب الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول مسألة الصحراء الغربية في فشل كافة محاولات الصبح بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما وهو ما جعل المغرب يدعو في الآونة الأخيرة الجزائر إلى التفاوض مباشرة لحل قضية الصحراء الغربية، لكن هذه الأخيرة رفضت بإعتبار أنها ليست طرف في النزاع، وإنما تساند الشرعية الأهمية. وكأن مسألة الصحراء الغربية وحرب الرمال ليس سببين كافيين لإشعال النزاع واستمراره بين الجزائر والمغرب، بل أضاف عامل آخر في السنوات الأخيرة المتمثل في سيقا الزعامة بين البلدين.

تعد الجزائر والمغرب قرنين متوازيين سياسيا عسكريا واقتصاديا تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة شمال إفريقيا وفي سبيل تحصيل هذه الزعامة التي ستكسب من وصل إليها مكانة إستراتيجية هامة بين الدول والملاحظ أنه لا يأكل أي واحد منهما من تسخير كل طاقته الإعلامية والسياسية والمالية وكذا المخابراتية لأجل نيل الزعامة في منطقة شمال غرب إفريقيا، لاسيما أن إقليم الصحراء الغربية غني بالثروات النفطية والمعادن ويظهر هذا

¹ - حسن مجدوبي، مرجع سابق الذكر .

التنافس على الزعامة من خلال السياق المحموم بين البلدين على التسلح¹، هذا ما نتطرق إليه في المطلب المقبل.

* مشكلة الساق نحو التسلح بين الجزائر المغرب.

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم) تعزيزًا مفصل عن تسابق البلدان المغربيين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهيا إلى ملاحظات مقلقة: فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره خلال عام 2008، إحتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية، وذلك بإتفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار، أي 16% من ميزانية الدولة المغربية بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الاتفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليارات دولار.

وإذا كانت هذه حصيلة الإتفاق في عام 2008م، فإن سنة 2009 شهدت إزيادًا ملحوظًا، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليارات دولار، وهذا الإزياد في مبلغ الانفاق يلاحظ أيضا في السياسة المالية المغربية، فإذا رجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعداً مطردًا، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تتجاوز 2.14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار، لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008².

كما أوجع الخبراء العسكريون والتقارير المتخصصة والصحافة على استمرار السباق نحو التسلح المغربي الجزائري وعلى وصفته بالجنوب، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة

¹ - صباح نعوش، إرتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية، متاح على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/new/ebusiness> 11:30 على الساعة 2016/08/08

² - الطيب بوعزة، هل تستعيد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة، على الرابط: <http://www.aljazera.nt> 09:54

. 2015/03/10

التي يمر بها البلدين كما أن سباق التسلح المحموم بين الرباط وقصر المرادية تساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزات المخصصة للقوات المسلحة، في الفترة ما بين 2007 و2011 استورد المغرب والجزائر حوالي 59 في المائة من الواردات الإجمالية للقارة الإفريقية من السلاح، غير أن الغرائز نالت نصيب الأسد، غذ بلغت وإرادتها من الأسلحة 43 في المائة، في حين اقتتن المغرب أكثر من 1170، أما أنظمة الدفاع فوصلت إلى 120 بالنسبة إلى الجزائر، مقابل 42 بالنسبة للمغرب.

أموال باهضة تبدد في اقتناء أسلحة قد لا يستعمل، كما إقتنت الجزائر 825 صاروخا و675 باخرة، في حين اقتصرت مقتنيات المغرب على 159 صاروخا و174 باخرة¹.

بنما خصصت المغرب في الفترة بين (2010- 2011) اعتمادات مالية كبيرة لتسليح الجيش وتغطية نفقات شراء الأسلحة وتأهل مختلف أجهزة الدفاع والقواعد العسكرية كما قامت بإحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية يسمى "صندوق شراء وإصلاح معدات الجيش" بهدف سد نفقات مختلف أجهزة الدفاع والمراقبة العسكرية².

وأما الجزائر بلغت بنية القوات المسلحة سنة 2012 ما يناهز 50 مليار درهم، منها 10 ملايين درهم مخصصة لإقتناء الأسلحة في حين خصصت الجزائر لهذا الغرض 8 مليار دولار أي ما يناهز 64 مليار درهم³.

والسباق المحموم بين المغرب والجزائر نحو التسلح، يقابله صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلا الجانبين، حول مشاكل عالقة بين الدولتين تخص الصحراء الغربية والحدود المغلقة منذ بداية التسعينات والهواجس الأمنية على خط التماس الشرقي بين الدولتين، كل هذا يجعل درجة التوتر بين «الأخوان الأعداء» في أعلى

¹ - إدريس ولد القابلة، سباق التسلح بين المغرب والجزائر وهل هي ضرورة مفروضة على لبلادنا أم هو مجرد اختيار؟، على الرابط: <http://elaphblogs.com> :16:06 2015/04/06.

² - أحمد المرابطي، تطور سباق التسلح في منطقة غرب شمال إفريقيا، على الرابط: <http://www.hespress.com/arbits/87400.html> 20:57 2015/02/06.

³ - إدريس ولد القابلة، مرجع سابق الذكر.

مستوياتها، وتنتبت بتصعيد الخلافات التي قد تصل بتوجيه السلاح الروسي للجارة الشرقية نحو المغرب الذي يستعد هو الآخر لهذه الواقعة بتدعيم قواته من خزائن السلاح الأمريكي والفرنسي، كل هذه المعطيات وغيرها تجهل من العلاقة بين الجزائر والمغرب قابلة للاشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من الاستنزاف والسباق نحو التسلح بمليارات الدولارات، وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لإستثمار الأموال التي تصرف في شراء البنادق، لبناء المصانع وتشبيد المدارس لحياة أفضل¹.

ولقد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغربية وغرس جذور سباق النفوذ الإستراتيجية في منطقة الصحراء الكبرى ليرفض بطلالة على تقارير دولية من خلال صفقات التسلح التي أبرمتها كل من الجزائر والمغرب لتعزيز ترسانتهما في انتظار من يطلق الرصاص الأولى بين "الإخوة الأعداء" بعد أن شكلت 35 سنة الماضية حربا طويلة للإستنزاف بين البلدين الغارقين في مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطنين في الجزائر كما في المغرب.

لتأثير الأرقام المرصودة لميزانية الجيش لكلا البلدين، التزويد من تدعيم السباق المحموم نحو التسلح بعد أن كشفت الجزائر أن إتفاقها ضمن ميزانية 2013 على الجيش والقوات المسلحة يزيد بقليل عن 10 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع قيمة نفقات التسلح في الجزائر بنسبة 14% تقريبا، قياسا بالنسبة الماضية، هذا في الوقت الذي ذكر تصنيف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) أن الجزائر تحتل المركز الـ 17 ضمن 20 دولة الأكثر إتفاقا على الجيش والتسلح، وفي الجان الآخر، صنف نفس التقرير المغرب في المرتبة 38 في مجال الإتفاق العسكري، هذا في الوقت الذي رفعت حكومة "ابن كيران" من ميزانية الاتفاق على الجيش بنسبة 7% في مشروع ميزانية 2013 بعد أن أرصدت لها 31.3 مليار درهم، ما يعادل 12% من ميزانية الدولة.⁴

¹ - إدريس ولد القابلة، مرجع سابق الذكر.

- أسباب التسلح:

ترى لماذا هذا التنافس القائم والمحموم بين البلدين الجارتين على انفاق هذه المبالغ الهائلة، التي كانت أولى أن تنفق في التنمية؟ وضد من تستعيد الجزائر والمغرب بتقوية ترسانتها العسكرية؟

- يرى المختصين أن سبب تصاعد وتيرة الانفاق على العسكر وآلياته راجع إلى خطة مسبقة كانت قد أعلنت عنها منذ عام 1999 تحت عنوان "تحديق الجيش الوطني الشعبي" ومعلوم أن مستلزمات تحديث أي منظومة عسكرية هو الانفاق على تحديد معداتها، الأمر الذي يجهل تصاعد الميزانية العسكرية.

- كما يشير بعض المحللين إلى أن الوضع الأمني الجزائري، وخاصة في سياق الحرب على الإرهاب يفرض استمرار في الرفع من المبلغ المخصص للميزانية العسكرية قصد تأهيل البنية البشرية واللوجستية للجيش الجزائري¹.

- إلا أن الدافع كان هو تحقيق "توازن عسكري" نسبي مع جارتها المغرب خصوصا أن حلفاء المغرب (أمريكا، فرنسا، وإسبانيا) لم يترددوا في تسليحه طوال التسعينات، غير أن هذا الأسباب لا يقنع الملاحظ المغربي الذي يبدو دوما قلقا تجاه نوايا جارتها الجزائر لأنه عندما ننظر في مبلغ الانفاق ونوعية الأسلحة لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط هو محاربة جماعات إرهابية، حيث أن الترسانة العسكرية الجزائرية التي يتم تطويرها الآن على مستوى محاربة دول ليس جماعات فقط.

أما فيما يخص سبب الانفاق العسكري المغربي هو الموقف الجزائري من الصحراء هو جوهر الخلاق الذي يفسر تسابق المغرب مع جاره في هذا الانفاق الباذخ على منظومته

¹- صباع نعوش، إرتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية، مرجع السابق الذكر.

العسكرية، ومن ثم فهل حل مشكلة الصحراء سيكون مقدمة لإنهاء ما نسميه بحالة الحرب الباردة التي تنهك اقتصاد البلدين¹.

* نزاع الصحراء الغربية:

الموقع والمساحة:

الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة الموقع:

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لإفريقيا يحدها شمالا المغرب وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا موريتانيا وشرقا الجزائر وتبلغ مساحتها (266) ألف كلم² ويبلغ طول ساحلها (1062) كم² بينما حدودها البرية إلى 2045 كم منها مع موريتانيا (1570) ومع المغرب والجزائر (475) كم وقد تم إقرار هذه الحدود لا إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية (الملحق رقم 02).

وتتكون الصحراء الغربية من ثلاث أقاليم إدارية هي:

- * منطقة سماره، وتبلغ مساحتها (56) ألف كم².
- * منطقة العيون، وتبلغ مساحتها (26) ألف كم².
- * منطقة الداخلة، وتبلغ مساحتها (184) ألف كم².

تتمثل الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وإسبانيا:

- اتفاقية باريس الموقعة في 27 جوان 1900 وبموجبها رسمت الحدود الشرقية والجنوبية لمنطقة "وادي الذهب".
- إتفاقية باريس الموقعة في 03 أكتوبر 1904، وفيها تم الاتفاق على توسيع حدود الذهب السابق رسمها بحيث تمتد إلى الشمال حتى "وادي دراع" و"سوس" في جنوب

¹ - إدريس ولد القابلة، الجزائر: أمريكا، روسي؛ فرنسا أشعل سياق التسليح في المنطقة، الحوار المتمدن، العدد 2791، 6 أكتوبر، 2009.

² - عبد الأمير عباس الحياي، مشكلة الصحراء الغربية و الأمن القومي العربي، مجلة ديابي، العدد 2007، 25، ص 2.

مراكش، وتعهد إسبانيا بالتخلي جزئياً أو كلياً عن سيطرتها على المناطق الخاضعة لفرنسا.

تعود مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب إلى سنة 1975 وهي السنة التي قررت فيها إسبانيا الانسحاب من الصحراء الغربية، حيث سقطت هذه الأخيرة تحت سيطرة إسبانيا عام 1934م، ولكن مع تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين، عقب الحرب العالمية الثانية ومع انحسار المد الاستعماري، وتصاعد حركة الاستقلال في العالم وخصوصاً في إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان وغيرها)، بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاصة سكان الصحراء الغربية بدأت حرب عصابات ضدهم خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات القرن العشرين، وبعد ذلك تم توحيد المقاومة بمنظمة عرفها العالم باسم جبهة البوليساريو (Polisario) وهي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء، وواد الذهب، وهما إسمان المتحالفين في الصحراء الغربية وتحت ضغط وحرب العصابات التي شنتها هذه المنطقة ضد القوات الإسبانية، وتزايد الشارع الإسباني المطالب بإنسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي، قررت إسبانيا عام 1975 الإنسحاب من المنطقة وكان الوضع آنذاك على الشكل التالي:

- المغرب تدعي بأن الصحراء هي أرض مغربية منذ القدم، وقد قدمت أدلة الصحراء وموريتانيا أرض مغربية ضمن ما كان يعرف بـ"المغرب الكبير".
 - موريتانيا تدعي أن الصحراء هي أرض موريتانية تريد استعادتها¹.
- والطرف الآخر كان جبهة البوليساريو باعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي سيكون في هذه المنطقة ومازال يقوم بأعمال حرب ضد قوات الاحتلال الإسباني، وهو يطالب بالاستقلال التام لهذه المنطقة وإعلان دولة مستقلة من بقية الأطراف وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة وتمدها بكل حاجاتها.

¹- توفيق مدني، مرجع سابق، ص 29.

أما إسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالاً ذاتياً وإقامة دولة صحراوية تكون تابعة.

عندما أعلنت إسبانيا الانسحاب من الصحراء الغربية انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار كافة، حق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال (الاستعمار كافية)، وحق تقرير المصير للشعوب) النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونياً، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وإدعاءات كل منها، وما من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية الصحراء، لكن بعد المناقشات والمداولات أصدرت المحكمة الدولية حكماً، بأن أي طرف من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في الملكية واعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضه كل من الغرب وموريتانيا، وقامت بعقد مدريد، وهو «اتفاق ثلاثي بين كل من إسبانيا، المغرب، موريتانيا، صدر في 14 نوفمبر 1975، قامت فيه إسبانيا بتنازل عن إقليم الصحراء الغربية مقابل إشراكها في استغلال مناجم الفوسفات بمكراع وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية»¹.

وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي شهر فيفري من عام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت إسم الجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية².

« Saharaoui arab democratic republic »، وعينت حكومة لها في المنفر، وتعتبر مدينة "تندوف" وأقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو مع عشرات الآلاف من المقاتلين الصحراويين، وتبعد مدينة تندوف حوالي 50

¹ - صابح مصطفى، تطور العلاقات الجزائرية- المغربية (1962 - 2000)، دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 72.

² - أحمد علو، أزمة الصحراء الغربية، إفريقيا المتسعة، على الرابط:

كلم من حدود المغرب والصحراء الغربية، وقد اندلع قتال بين قوات البوليساريو من جهة والقوات المغربية والموريتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغيير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله عام 1979 على أن تسلمه لقوات البوليساريو إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب وقوات البوليساريو وتابعت البوليساريو حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينات حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي¹.

عندما تدخلت منظمة الأمم المتحدة عام 1991 ووضعت حد لإطلاق النار، وأرسلت بعثة عرفت باسم "مينورسو" لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية.

حدد هدف البعثة بمراقبة ووقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء استفتاء على مصير الصحراء، إما بالانضمام للمغرب أو الاستقلال، وهو ما يعطي حق تقيير المصير للشعب الصحراوي، وقد حدد عام 1992 لإجراء هذا الاستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الاستفتاء ما بين المغرب وجبهة البوليساريو جعل منه أمرا بعيد التحقيق، فالبوليساريو تعتبر ان المغرب تقدم إلى الصحراء الغربية الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغيير كافة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالاستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا.

أما وجهة النظر الجزائرية فقد استندت على القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراء، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه الشعب الصحراوي إلى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة، إسبانيا بالمشاركة مع المغرب وموريتانيا والجزائر، كما دافعت الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية مستند إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم

¹ - ويكيبيديا، ويكيبيديا، اتفاق مدريد، على الرابط: <https://ar.wikipedia.org>، 2015/05/12.12:21

1514، الصادر عن الدورة رقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتهم الكاملة في اختيار وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كذلك استند إلى القرار رقم 20/3229 الذي يؤكد ضرورة إتخاذ الخطوات العاجلة، في الإقليم التي لم تحقق استغلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكن الحصول على الاستغلال التام¹.

واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد، الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي ومن يستعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال.

من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، كذلك بين المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 242591، 11/27/25، 27/2984، 28/3163، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء الغربية تقرير المصير، من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف آخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء، كما أن الجزائر كانت معارضة لإتفاقية مدريد واعبرتها بأنها انتفاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد، وأعلنت أن الإيطار الوحيد والمقبول لتصفية الاستعمار في الصحراء، يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس مبدأ تقرير المصير، وترى الحكومة الجزائرية أن المملكة المغربية لها مطامع لإنشاء إمبراطورية كبرى، تمتد من طنجة إلى طومبكيو، وإلى سان لوي في السنغال كما تضم جزءا من الجزائر ومالي، إضافة إلى الصحراء الغربية والجمهورية الموريتانية حتى تصل إلى مصب نهر السنغال².

¹ - مشكلة الصحراء الغربية، على الرابط: <http://www.moquatel.com>.20:30 2016/09/11

² - أحمد علو، مرجع سابق الذكر.

✓ موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

في تحليلنا لموقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية توصلنا إلى أن موقف الجزائر ثابت لم يتغير مع مرور الوقت، فالجزائر ليس لديها أية أطماع في إقليم الصحراء الغربية فهي طرف مهتم بقضية الصحراء الغربية، وليست طرف في النزاع بل تدعيم الشرعية الأممية.

وتطبيق استثناء تقرير مصير الشعب الصحراوي هو الوسيلة الحقيقية لتسوية القضية¹ فحسب وجهة نظر الجزائر، فإن إقليم الصحراء الغربية يصنف ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم تحكم والمنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وعلى هذا الأساس يجب على السلطة المديرية للأقاليم أن تعطيه الاستقلال عبر مبدأ تقرير المصير تفسر الحكومة الجزائرية، مسألة الصحراء الغربية، مسألة استعمارية وعليه فإن أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من أجل إسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم فإنه سيلغي الدعم والتأييد الكامل من طرف الدولة الجزائرية.

كانت الجزائر دائما تعتبر بأن البحث عن حل للمشكلة يتدفق عليها الجميع أحسن من إنخراط شعب الصحراء الغربية المعني المباشر بالمشكلة في تحديد الشروط والضمانات ومن يمثل الشعب الصحراوي تمثيلا حقيقيا.

واعتبرت الجزائر المفاوضات هي الطريقة الوحيدة إيجاد حل للنزاع².

✓ موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية:

بعد استقلال المغرب سنة 1956 ما فتى المغرب بالمطالبة بالصحراء الغربية وبشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي وهو الإطار الذي تبني عليه مختلف

¹ – Resolution of western sahasonconflied : Algeria's position is that of international comming, Says messahal, Algeria press service, www.aps.dz/en/algeria/12391.

² – مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية حقوق الإنسان وحق المغرب في تقرير المصير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 101.

الحجج المغربية في مطالبيها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتبارها جزء من المغرب الكبير الضائع الذي يجب استرجاعه، وهو جزء من المغرب الكبير الذي يجب بناءه وذلك تماشياً مع خريطة المغرب الكبير كما حددها "علال الفاسي" والتي تشير إلى مختلف الأقاليم الذي يشكل إمتداد للسيادة المغربية وهو الأمر الذي تبنته المملكة المغربية، والذي يفسر معارضتها لمبدأ قدسية الحدود الموروثة كإحدى المبادئ الأساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية.

لهذا سخرت المغرب كل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية من أجل ضم الصحراء الغربية إلى وطن الأم ما خلق لها العديد من الأزمات الاقتصادية والدبلوماسية على مستوى الداخل والخارج وكانت الصحراء السبب في توتر العلاقات الدولية بين المغرب والعديد من الدول التي صوتت إلى جانب الصحراء أو اعترفت بالجمهورية الصحراوية، كما كانت السبب في انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية وقطع العلاقات الدبلوماسية والعديد مع الدول الإفريقية، كما خاضت صراعات مستمرة مع جارتها الجزائر بسبب الصحراء الغربية وموقفها منها وأصبحت علاقات المغرب مع كثير من الدول تحدد على أساس موقفها من قضية الصحراء الغربية، ومازلت المغرب متمسكة بموقفها الي حد اليوم وتبين ذلك خلال زيارة الملك محمد السادس إلى الصحراء الغربية و في خطاب له قال أن المغرب لن تتنازل عن أي شبر من الصحراء¹.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية تقنية السيناريوهات.

تعد الدراسات المستقبلية من ميادين المعرفة الإنسانية المعتمد والتي تحظى باهتمام كبير في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، حيث تم إعطاء الأهمية له في كل ميادين النشاط الإنساني من (اقتصاد وسياسة وإجتماع حتى الجانب القيمي تم إدراجه في اهتمامات

¹ - مسعود شعنان، نفس المرجع السابق، ص 90 - 91.

علماء المستقبل)، ورغم كل هذه التخصصات التي تحرك فيها علم المستقبل، إلا أنّ الجانب النظري منه مازال يعرف تطورات متسارعة إذا ما زالت هناك عملية كبيرة من أجل التأصيل لهذا العلم بحيث أن محاولات كبيرة تسعى إلى رفعه إلى مرتبة العلوم الدقيقة وهو حقيقة ما يشهد هذا العلم عن استعارات متعددة من علوم دقيقة لفهم وشرح وبناء تصورات مستقبلية¹.

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية.

يعرف علم المستقبل كغيره من فروع العلوم الاجتماعية في تحديد المصطلحات وضبطها وهذا دليل آخر على أنّ العلم هو من العلوم الحديثة التي بدا الاهتمام بها مؤخرًا مازالت في حالة من تقبل الإثراء، ضف إلى ذلك فإن التطور التاريخي لهذا العلم فرض على علمائه المسابرة للمنظومة الإصلاحية لكل فترة تاريخية مرت بها البشرية.

ومن أهم التعاريف التي أعطيت لهذا التخصص العلمي، فنجد ما يعرف به (Bell) (Dareil)، أنها علم الحاضر وليس تخيل المستقبل وتركيز المستقبلية على تفسير واقع التشكيلة الاجتماعية وتحديد مشاكلها واستخلاص البدائل واختيار الحلول وهناك تعريف آخر لـ (وبتدل بيل) للدراسات المستقبلية هي إكتشاف أو إبتكار، وفحص وتقييم واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفصلة².

ومن أهم المصطلحات الغربية من الدراسات المستقبلية والتي تعد أحياناً من أدواتها التقنية نجد:

التنبؤ (Foreceating): والذي هو محاولة التوصل إلى تصور الخصائص ظاهرة ما تتسم بقدر من الشمول عبر فترة زمنية لاحقة اعتماداً على معطيات الحاضر الذي يصف خصائص الظاهرة وهي أنواع التنبؤ الحدسي، التنبؤ الاستكشافي والاستقرائي...إلخ.

¹ - د. رحيم السعدي، المستقبل مقدمة في الدراسات المستقبلية، بغداد، دار الفراهيدي، ط1، 2011، ص 52.

² - محمد إبراهيم منصور، توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات والشروط، مصر، مكتبة، الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية، 2016، ص 17-19.

التقنيات العلمية في الاستشراف:

كباقي العلوم الأخرى الحديثة يعتمد علم المستقبل على العديد من التقنيات العلمية المأخوذة من التجارب الإنسانية السابقة التي تم تطويرها في مراكز البحث المتخصصة ومن أهم خصائص هذا العلم هو اعتماده على الطرق العلمية المستوحاة من الرياضيات والعلوم الدقيقة بصفة عامة ومن بين أهم التقنيات فنذكر تقنية دلفي، وتقنية السيناريوهات.

*** تقنية الدلفي (Delphi):**

والتي تتطلب عددًا كبيرًا من الخبراء يتم عرض الظاهرة محل الدراسة عليهم كل على حدى ثم تكون مقارنة رأي كل عالم بالآراء الأخرى، ثم إعادة طرح الآراء على مجموعات الباحثين ليكيف كل موقفه وهكذا إلى أن يتم رسم الصورة المستقبلية الأكثر قبولاً¹.

تقنية السيناريوهات (Scenarios):

والسيناريو وسف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملاح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقاً من الوضع الراهن أو الابتدائي والأصل أن تنتهي كل الدراسات الإستشرافية إلى سيناريوهات أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي ولهذا فإن بعض الاشرافية يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً².

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أخرى من السيناريوهات وهي:

¹ - وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002، ص 59-74.

² - إدوارد كورتيش، الإستشراف مناهج إكتشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007، ص 45.

- 1- السيناريو الاتجاهي (الخطي): ويتعلق باستمرار الأوضاع القائمة والراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التعبير.
- 2- السيناريو الإصلاحي: ويتعلق بتكيف وإدخال الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو إنسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف المتفاعلة.
- 3- السيناريو التحويلي: ويرى الملائمة التدريجية غير كافية ومن ثم يجب الأخذ بتحولات جذرية عميقة، والملاحظ على هذا النوع من السيناريوهات أن يسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر والقدرات الظاهرة والكامنة في المجتمع¹.

أهمية السيناريو تتضح فيما يلي:

إنّ دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تعتبر مناسبة ليس فقط لإستطلاع الأفاق المستقبلية لمجتمع ما، وإنما مناسبة كذلك للتأمل في هذا المجتمع، واكتشاف ما يحمله الواقع الراهن من مضامين يكتنفها الغموض والإلتباس.

يساعد في الواقع على إمكانية حركة المجتمع المستقبلية في حالة تغيير المعطيات سواء كانت موضوعية أو افتراضية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ترد رجال السياسة والاقتصاد والإجتماع والتعليم عن إتخاذ القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل وإلى نوع التغيير الذي يمكن إحداثه وهل هو تغيير جذري أو تطويري².

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية المغربية.

* السيناريو الاتجاهي:

يفترض هذا السيناريو إستمرار العلاقات الجزائرية المغربية في نفس الاتجاه أي استمرار الوضع القائم (لا حرب لا سلم) بمعنى يغلب الطابع النزاعي على التعاوني بطغيان مواضع النزاع، قضية الصحراء الغربية، والإبقاء على ملف الحدود على ما هو عليه وكذا

¹ - د. محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات - النماذج)، على الموقع:

Kenamaonline.com (users/almosny/post/26418. 09 :00.

² - وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 122.

توصل تجميد كل العوامل التكاملية، فشل وعجز تجمع المغرب العربي وكذا نقص التبادلات التجارية وغياب كل التوصلات في خلق شراكة في قطاعات إقتصادية ومعلوماتية. ويمكننا التحليل وفق هذا السيناريو بالإعتماد على:

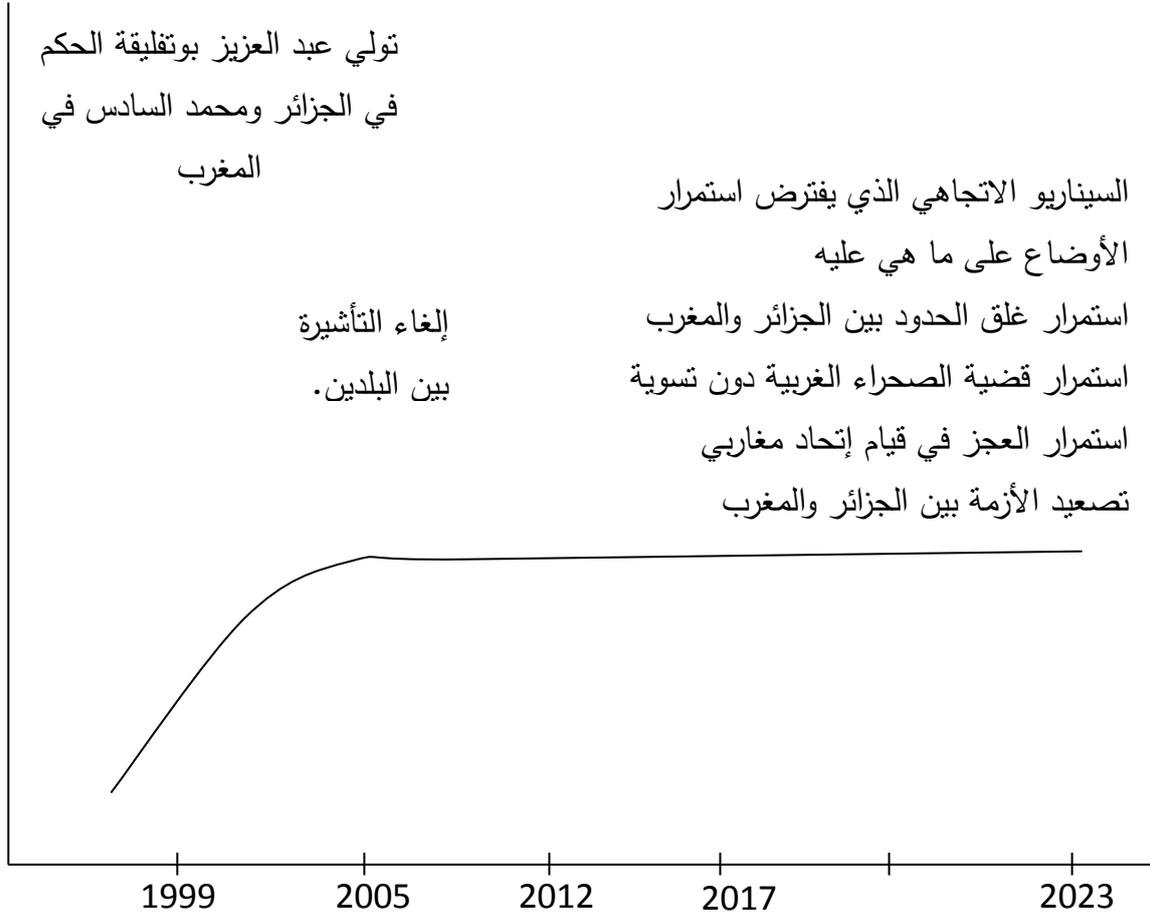
الوضعية الراهنة بين الجزائر والمغرب إلى غاية 2015:

التي تتسم بغياب قنوات الاتصال بين بلدين جارتين تشتركان في كثير من الخصائص بقاء الحدود البرية مغلقة رغم محاولات من الجانب المغربي لاستعطاف الجانب الجزائري بخصوص فتح الحدود، لكن الجزائر بقيت متمسكة بموقفها إلى الفترة الحالية بأن الحدود البرية تخلق تهديدا أمنيا للجزائر وذلك من خلال تواصل ملف التهريب وقضية المخدرات والمتاجرة بها على طول الحدود المغرب خاصة بعد إحصائيات عالمية تؤكد أن المغرب يحتل مراتب متقدمة في إنتاج القنب الهندي.

التهديدات الأمنية من ناحية التنظيمات الإرهابية في المغرب الإسلامي، إذا وفتح الحدود المغربية يخلق هناك توسع إقليمي على الرقعة المغاربية للأعمال الإرهابية. إن اقتراح الحكم الذاتي للصحراء الغربية هو تغيير محاولة فرض المغرب سيطرته على إقليم الصحراء، مع تنازل عن جزء من السلطة المركزية إستمرار الوضع الصحراء الغربية على ما هو عليه دون تسوية¹.

¹ - بوبوش محمد، المقاربة الملكية الجديدة لتسوية ملف الصحراء الغربية، متوفر على الرابط:

مستقبل العلاقات من خلال سيناريو الإتجاهي



الشكل رقم 01

* السيناريو التحولي (الكارثي):

يعتمد هذا السيناريو على التوقعات الفجائية والفقرات التي تظهر في البيئة السياسية مع الأخذ بعين الاعتبار المغير القليل الاحتمال والأكثر تأثيراً.

يمكن أن تحتدم حدة الصراع والنزاع بين البلدين ليوصل أوجه وتنقطع العلاقات
النتائية في كل المجالات بسبب الدخول في تضارب الأمني والإقليمي والزعامة في المغرب
العربي مما يؤدي إلى عجز كل قنوات إتحاد المغرب العربي.

وصول قضية الصحراء الغربية لحالة عدم التسوية واستحالة فرض السيطرة بين مواقف المغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى وجبه البوليساريو من جهة ثالثة لأن كل منها متمسكة بمواقفها.

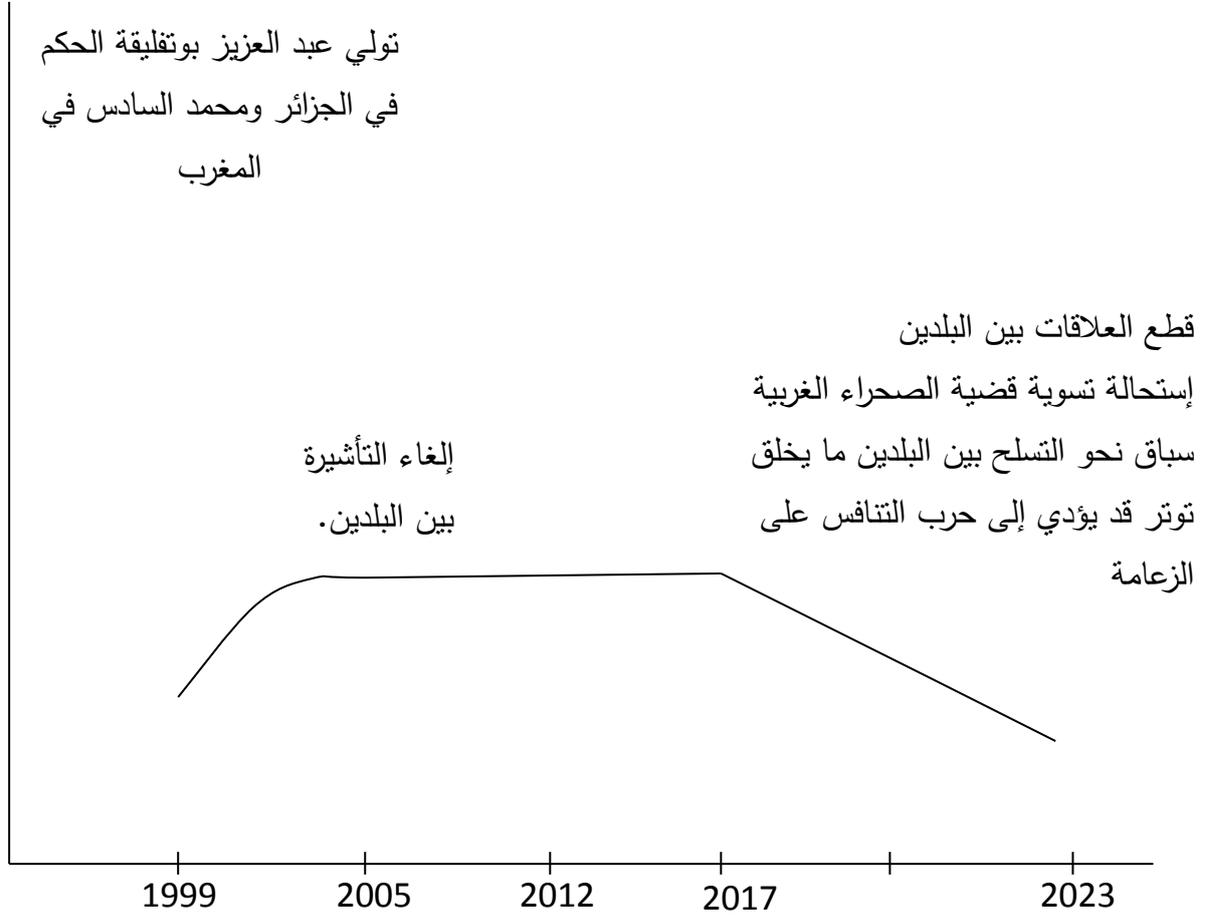
إستعداد إمكانية تصنع العلاقات الجزائرية المغربية لأن ما حمله خطاب الملك المغربي كان فقط تغيير اللهجة الحادة تجاه الجزائر واستبدالها بمضمون أكثر هدوءاً بل لا بد من إرساء أنظمة ديمقراطية بعيدة عن تدخلات الخارج من أجل إصلاح العلاقات بين البلدين الشقيقين ولكن هو أمر مستعد في المستقبل القريب.

زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب بسبب التنافس على زعامة منطقة شمال إفريقيا ما أدى إلى سباق محموم نحو التسلح وذلك بتخصيص ميزانيات ضخمة لشراء الاسلحة قصد تعزيز دفاعاتها حتى أصبحت من أبرز الدول التي تتسابق نحو التسلح فقد كشفت مصادر بسويد على ضخامة إنفاق البلدين في المجال العسكري فقد حافظت الجزائر والمغرب حسب تقرير المعهد على صدارة الدول الإفريقية في هذا المجال ما قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية بين البلدين بسبب اختلاف المواقف¹.

¹ - ما مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية بعد خطاب الملك؟ متوفر على الرابط:

على الساعة 14:30 09/2016 1354508/content/www.noonpost.net/

مستقبل العلاقات من خلال السيناريو التحولي (الكارثي)



الشكل رقم 2

* السيناريو الإصلاحي:

التصور العام لهذا السيناريو يتعلق بتكيف وإدخال إصلاحات قصد الوصول إلى إنسجام أكثر من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بين الجزائر والمغرب، مما يخلق لها فرص التفكير بمؤسسات المغرب العربي والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات كتل إقليمي قوي قادر على الإستجابة لتطلعات وأمال شعوب المنطقة وذلك لعدة أسباب.

كون أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الإندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم في آليات العولمة، وإنخراط الدول في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل

أصبح ضرورة ضمنية ومستلزمات الإنخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي بين الدول تتمتع بكل مقومات إنشاء كتل إقتصادي قوي.

وكذا من أجل التصعيد لتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وكذا الجريمة المنظمة).

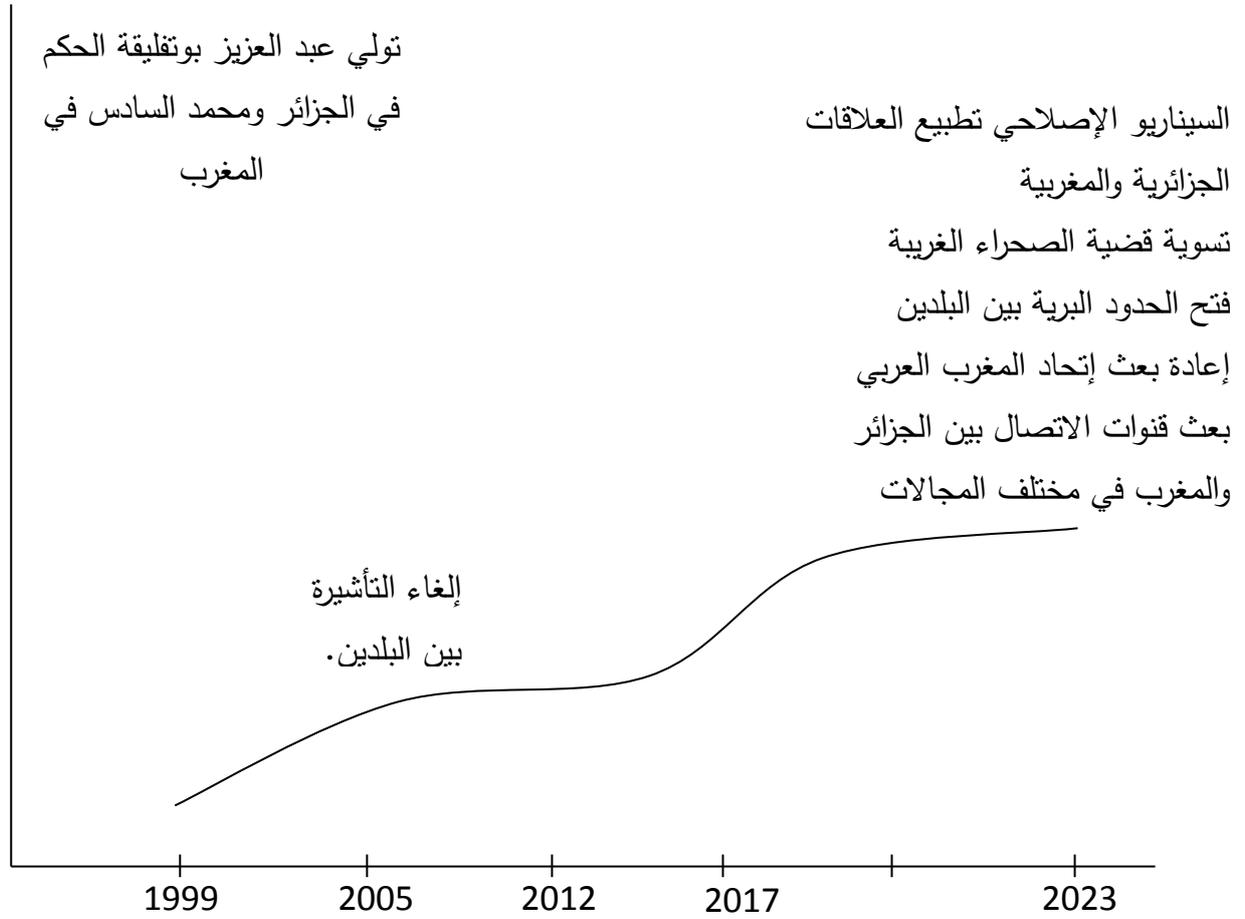
يمكن أن تتغير النخب في البلدين، مما يجعلها تمارس موضوع العلاقات الدولية بوجهة نظر أخرى خاصة ما يتعرض إليه الرئيس الجزائري من نكسات صحية في الآونة الأخيرة وكذا إصابة ملك المغرب محمد السادس بمرض مزمن.

يمكن أن تسوي قضية الصحراء الغربية من خلال موافقة المغرب على حق الشعوب في تقرير مصيرها وقبول الصحراء والجزائر بمقترحات الحكم الذاتي وأن تدمج الساقية الحمراء في ظل المملكة المغربية على أن تكون المغرب دولة فيدرالية السلطة اللامركزية.

كما يرى الكثير من الخبراء أن كلام محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 63 لثورة الملك والشعب مؤشراً إيجابياً لإنفراج بين البلدين الذي يعود تاريخه إلى العهد الاستعماري وكان كلامه ينبع عن إرادة مغربية لتجاوز الخلافات بين البلدين وإيجاد حلول ترض الطرفين¹.

¹ - ما مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية بعد خطاب الملك؟ مرجع سابق الذكر.

مستقبل العلاقات من خلال السيناريو الإصلاحي



الشكل رقم 3

خلاصة الفصل

علي الرغم من فترات التعاون و الهدوء النسبي التي عرفتھا العلاقات الجزائرية المغربية، فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر علي الإستقلال هي التوتر و النزاع، مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية و تعقد الملفات المطروحة علي البلدين اللذان إقتريا في محطات سابقة من المواجهة العسكرية، بعد أن خاضا في بداية الستينات ما عرف بحرب الرمال بسبب مشكلة الحدود بينهما، كما أصبحت قضية الصحراء الغربية محور الخلاف في العلاقات الجزائرية المغربية و هو ما جعلها رقما مهما في المعادلة الإستراتيجية للدولتي.

خاتمة

خاتمة:

بالرغم من فترات الهدوء النسبي والتعاون الذي عرفتها العلاقات الجزائرية- المغربية فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 هي التوتر والاحتراب مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية وتعدد الملفات المطروحة على البلدين. إن صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولتين كان لها عامل كبير في توحيد العلاقات إلى الشق النزاعي، إذ يبدو جليا أن الملف الحدودي بعد 1994 تحكمت فيه دوافع لصانع القرار وهذا ما ركزت عليه نظرية الدوافع بشقيها العلمي والتقليدي، إذ ركزت الأولى على تفسير دوافع إتخاذ القرار-غلق الحدود- على التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية في حين كان التفسير التقليدي للواقعية يركز على تفسير القرارات من خلال الأهداف المصلحة الوطنية، الأمن والرفاهية والهوية الوطنية.

إختلاف طبيعة الأنظمة في الجزائر والمغرب كان أحد أسباب التي أعاققت سناريو توطيد العلاقات بين البلدين، فالجزائر ذات نظام رئاسي جمهوري ديمقراطي، وبالتالي توالت عليها عدة زعماء وصولا إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في حين أن المغرب كرس في منطلقاته الملكية الشمولية.

إستمرار السباق نحو التسلح فقد استمر الدعم الروسي للجزائر من ناحية الترسانة العسكرية، في المقابل المغرب تتعامل مع أمريكا في المجال العسكري والأسلحة. زعامة منطقة شمال إفريقيا، مشكل الزعامة في المغرب العربي دافعت الجزائر على فكرة أنها الأكبر مساحة والأقوى في السكان ولها تاريخ نضالي يخول لها أن تكون الدولة الأم في المغرب العربي، في حين أن المغرب كانت تسعى لفرض سيطرتها من خلال سيطرة نفوذها لكونها الدولة الأعرق والأكثر استقرارا ولها علاقات مع الغرب تخولها لجلب صفقات تتعش المنطقة التهريب والمخدرات، شكل واقع تهريب المخدرات عائق في سيرورة العلاقات المغربية الجزائرية، فكانت الجزائر تشن جملة من الاتهامات للمغرب في كونها أحد الدول

الكبرى التي تغطي الجزائر بكمية من المخدرات وفق مخططات تهريب وعبر الحدود الغربية للجزائر.

إن قضية الصحراء الغربية مركزية بالنسبة للدولتين، وهي محور الخلاف المحتدم بينهما، حيث تسعى المغرب إلى ضم أراضيها واسترجاع سيادتها على وادي الذهب، في حين الجزائر تدافع على أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي.

الدولتان من خلال قضية الصحراء الغربية فقد وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة تتحكم فيها إستراتيجية ذاتية لا تقبل التنازل.

تأسيسا على ما سبق، تصبح إحتتمالات تسوية الخلافات الجزائرية المغربية، وحصول إنفراج في العلاقات البينية مسألة مستبعدة في المستقبل، بل إن الأفق الأكثر إحتتمالاً هو استمرار الوضع الحالي والذي يشبه حالة حرب باردة قد تؤدي الي صدام عسكري مثلما حدث في 1963.

الملاحق

الملحق رقم (01):



خريطة علال الفاسي "المغرب الكبير"

المصدر: www.qudspress.com

الملحق رقم (02):



الموقع الجغرافي لصحراء الغربية

المصدر: salmiyaforum.net/

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

- 1- ألبير عايش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي (دار الخطابي للصناعة والنشر، ط1، 1985).
- 2- بركات محمد، مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية وأثارها السلبية (القاهرة، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ش.م.م 25 واد النيل، المهندسين، 2005).
- 3- بن خروف عمار، العلاقات بين الجزائر والمغرب، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006).
- 4- حسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض، عماد، الشؤون المكتبات، ط1، 1989).
- 5- دنبان سامي، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (لندن، الرئيس للكتاب والنشر، 1990).
- 6- رضوان محمد، منازعات للحدود في العالم العربي (المغرب، إفريقيا الشرق، 1999)؟
- 7- روبرت جيوفر، إدوارده ألييري، المعجم الحديث للتحليل السياسي (ترجمة عبد الرحيم الجبلي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999).
- 8- الساعدي رحيم، المستقبل مقدمة في الدراسات المستقبلية (بغداد، دار الفراهيدي، ط1، 2011).
- 9- سلم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998).
- 10- صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، طبعة خاصة، 1991).

- 11- الصوفي محمد سالم، أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقارنة من النشأة إلى عتبة التسوية، (نواكشوط، المركز الموريطاني الدولي للدراسات، 2008).
- 12- عباس حسين عبد الرزاق، الجغرافية السياسية مع اتركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، (مطبعة أسعد، بغداد، 1976).
- 13- عبد اليحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية_عمان، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، ط1، 2002).
- 14- عمار بخوش، محمد الدنينات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).
- 15- كورنش إدوارد، الاستشراف مناهج إكتشاف المستقبل، ترجمة حسن الشريف (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007).
- 16- مدخي توفيق، إتحاد المغرب العربي بين الاتحاد والتأجيل دراسات تاريخية سياسية (دمشق من منشورات إتحاد الكتاب العربي، 2006).
- 17- مطلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (الإمارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014).
- 18- نوري النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، (الأردن، دار زهران، ط1، 2011).
- 19- نوري النعيمي أحمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، (عمان، دار زهران، ط1، 2011).

20- المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- جيلالي بوشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002- 2012 (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أرومتوسطية، جامعة تلمسان، 2010- 2011).
- 2- حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية في آسيا الوسطى والخليج 1979- 2011 في دور المحددات الداخلية والخارجية (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012).
- 3- دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2007- 2008).
- 4- شريف راضية، حرب الرمال بين الجزائر والمغرب الأسباب والانعكاسات (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015).
- 5- العابد سليم، الدبلوماسية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010- 2011).
- 6- عتيق نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011- 2012).
- 7- كفسي نجلا، العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها وتطورها، ومستقبلها 1963- 1994 (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013).
- 8- محمد جعبوب، تأثير المتغير القيادي في السياحة الخارجية، صياغة الرئيس عبد العزيز بونفليقة لسياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1999- 2000 (مذكرة

مقدمة لنيل شهادة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر 3، 2011).

9- محمد طاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1990-2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلاقات الدولية وعولمة، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004).

10- مهدي فتاك، السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011).

11- الميلود العطري، الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية (دراسة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية علاقات دولية، جامعة باتنة، 2006-2007).

12- وسيلة الواسع، مستقبل الاتحاد المغربي في ظل التنافس الجزائري المغربي (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1954، 2013-2014).

13- المجالات والدوريات:

1- بطرس، بطرس غالي، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية، العدد 18.

2- خصر، إبراهيم سلمان، العراق والدول الجوار الإقليمي، دور العراق كعامل توازن، المجلة السياسية والدولية، العدد 7، 2007.

3- عمر، بن قايد، أضواء على العلاقات الجزائر والمغرب الأقصى، مجلة للوحدات والبحوث والدراسات، العدد 17، 2012.

4- عبد الأمير عباس الحياي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي، مجلة

ديالي، العدد 2007، 25

4- محاضرات:

1- عمرون محمد، محاضرة في مقياس السياسة الخارجية، السنة الثالثة، 2014-2015.

5- الكتب باللغة الإنجليزية:

1-Kristy Henday, Morocco after the arab uprising: Kypolicy recommendations.

2-Resolution of western sahara conflied: Algerians position is that of international comings says nessahal, Algeria press service www.ops.dz/en/algeria/12391.

6- المواقع الإلكترونية:

1- السياسة الخارجية كموضوع للدراسة المقارنة في

<http://www.facebook.com/perma.link-php?id>

2-الأكاديمية السورية الدولية، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها

<http://sia-sy.net/sia/viewarticle-php?id=7>

3-منتديات ستار تايمز، سمات السياسة الخارجية الجزائرية على الموقع:

www.startimes.com/f.aspx

4-السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتفليقة على الموقع:

<https://www.youtoub.com/watch.n>

5-الفصل السابع، مبادئ السياسة الخارجية

www.conseil.conseil.constitutional.dz درواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية،

مقالات رأي الجزيرة نت

www.aljazeera.net.

6- حسن مجدوبي، مأساة المغرب والجزائر، عشرون سنة كل الحدود البرية مغلقة على الموقع:

<http://www.alquads.co.uk>

7- السيد حميد بخطية، الحدود الجزائرية المغربية على الموقع:

<http://www.essahra.com/new/2011/08/88>

8- الطيب بوعزة، هل تستعيد الجزائر والمغرب لحرب وشركة على الموقع:

<http://www.aljazra.net>

9- إدريس ولد القابلة، سياق التسلح بين المغرب والجزائر وهل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هي مجرد إختيار؟ على الموقع:

<http://elaphblogs.com>

10- أحمد مرابطي، تطور سياق التسلح في منطقة غرب شمال إفريقيا على الموقع:

<http://www.hespress.com/onbites/87400html>

11- صباح نعوش، ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية على الموقع:

<http://www.algazera.net/new/ebusiness>.

12- محمد نصحي إبراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات - النماذج) على الموقع:

Kenamaonline.com/users/drnoshy/post/26418.

13- ما مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية بعد خطاب الملك؟ على الموقع:

<http://www.noonpost.net/content/13545>.

14- لباية عاشور، محمد ذات السياسة الخارجية المغربية إتجاه إفريقيا على الموقع:

Recherchcenter.ps/new.php?

15- مريم الخياري، المساعدات الخارجية للمغرب: المحددات والأهداف على الموقع:

www.marocdroit.com11:302016/08/30

16- التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة المغربية على الموقع:

www.Jadidpress.com14:30 على 2016/09/13

17- شار تايمز، موقع الجزائر وأهميته على الموقع: www.startimes.com

18- أحمد العقيد وآخرون (معدون)، "دول مدن الجزائر" موسوعة مقاتل من الصحراء (2009) علي الموقع:

[Moqatel.com:online.\[http://www.moqatel.com/openshar/behoth/Dewa-l-Modul/Algeria/Dec05-doc-ccut.htm\]](http://Moqatel.com:online.[http://www.moqatel.com/openshar/behoth/Dewa-l-Modul/Algeria/Dec05-doc-ccut.htm]).

19- ع. سالم محمد فاضل، "مدخل في اقتصاد الصحراء الغربية (الجزء الثالث) اتحاد

الصحفيين والكتاب الصحراويين (2007-06-04) upes.org:online

[\[http://www.upes.org/bodys-arp?field=raportfid=10\]](http://www.upes.org/bodys-arp?field=raportfid=10).

20- الجزائر البنك العالمي، (2009-03-31)، على موقع وزارة الخارجية على:

[\[http://193-194-78-233/maar,phpstory=09/03/31/5381288\]](http://193-194-78-233/maar,phpstory=09/03/31/5381288)

الفهرس

كلمة شكر .

إهداء .

1 مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها 10

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية 10

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها 12

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية 14

المبحث الثاني: مخرجات السياسة الخارجية 16

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية 16

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية 18

المبحث الثالث: مصادر السياسة الخارجية 19

المطلب الأول: أدوار السياسة الخارجية 20

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية 21

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية 22

المطلب الأول: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية 23

المطلب الثاني: نظرية الدور في السياسة الخارجية 23

المطلب الثالث: نظرية المباريات في السياسة الخارجية 25

المطلب الرابع: نظرية البروقراطية في السياسة الخارجية 26

الفصل الثاني: السياسة الخارجية لدولتي الجزائر والمغرب.

- المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية 29
- المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية 29
- المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 34
- المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 40
- المطلب الرابع: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية 43
- المبحث الثالث: السياسة الخارجية المغربية 55
- المطلب الأول: المبادئ و محددات السياسة الخارجية المغربية 55
- المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية المغربية 58
- المطلب الثالث: مقارنة بين النظام السياسي،الإقتصادي،العسكري الجزائري و المغربي ... 61

الفصل الثالث: طبيعة العلاقة الجزائرية المغربية.

- المبحث الأول: النزاع كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية 70
- المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية 70
- المطلب الثاني: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 73
- المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية- تقنية السيناريوهات 90
- المطلب الأول: الدراسات المستقبلية الإطار النظري 91
- المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية المغربية 93
- الخاتمة 102

الملاحق.

قائمة المراجع.



Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Faculté de Droit et Sciences Politiques

Département des Sciences Politiques



**Relation maroco-algériennes à l'ère de
Abdelaziz Bouteflika et Mouhamed VI
(1999- 2015)**

Mémoire présenté pour l'obtention de Master en Science Politique

Spécialité : Etudes Méditerranéennes

Présenter par :

- LOUNES Leyla
- YAZAG Fadila.

Sous l'encadrement de :

- M^{er} AMROUN Mouhamed.

Les membres de Jury

- KESSAS Younes Président
- AMROUN Mouhamed Promoteur
- DJOUABI Mourad Examineur

Année universitaire : 2015– 2016